جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
دراسة حالة الهجرة الغير شرعية

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات دولية

إعداد الطالب:
بداش أرزقي

إشراف: (الأستاذ الدكتور)
تراكة جمال

لجنة المناقشة :

- (أ.د) حطاب عبد المالك — رئيسا
- (أ.د) جمال تراكة — مشرفا ومقررا
- (أ) موساوي عبد الرحمان — عضوا مناقشا

جوان 2016/2015

اهداء

الي كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

خاصة الأستاذ الدكتور تراكة جمال

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله الذي وفقنا لإجراء هذا العمل المتواضع ، كما

اتقدم لكل الزملاء الذين ساعدوني لإتمام هذا العمل و أخص

بالذكر الزميلة نورة و بلال و بن ميرة ، كما اشكر عائلتي علي

صبرها و أخص بالذكر الوالدين الكريمين و زوجتي الكريمة ، كما

اتوجه بالشكر لكل اساتذة العلوم السياسية و أخص بالذكر رئيس

المجلس العلمي الدكتور حطاب و الأستاذ موساوي .

خطة البحث

الخطة :

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للأمن في المتوسط

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المبحث الثاني: المقاربات الامنية عند المدارس

المبحث الثالث: منطقة المتوسط دراسة جيو استراتيجية.

استنتاجات الفصل .

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول: التهديدات الأمنية التقليدية

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الغير تقليدية

استنتاجات الفصل .

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية

المبحث الاول : مفهوم وتطور الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: أسباب و أنواع الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث :تأثير الهجرة الغير شرعية علي بلدان ضفتي المتوسط

المبحث الرابع : اليات محاربة الهجرة الغير شرعية

استنتاجات الفصل

خاتمة :

مقدمة

التعريف بالموضوع

شكل الأمن علي مر العصور الهاجس الأكبر لدول التي اعتبرت ضمان بقائها و استمرارها من بين أولويات سياستها ، فتحقيق الأمن هدف تسعي إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة وركائز بناء الدول و استمرارها و استقرارها فغياب الامن يعني غياب التنمية و بالتالي غياب الحياة ،و امام هذا الاحتياج للأمن يبرز دور الأفراد و الدولة و المؤسسات و المنظمات الإقليمية و العالمية .

اذا كان مفهوم الامن في السابق مرتبط بمدي محافظة الدولة علي كيانها العسكري وحماية حدودها السيادية فمع نهاية الحرب الباردة و إفرازات العولمة تغير مضمون الأمن من الطابع العسكري التقليدي الي الطابع الموسع و الشامل و المتعدد المضامين و المستويات ، وعلي هذا الأساس فإن منطقة المتوسط ليست ببعيدة عن هذه التحولات و نظرا لأهمية منطقة المتوسط و موقعها الممتاز فالتهديدات التقليدية و الغير تقليدية خاصة المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لدول ضفتي المتوسط .

فالهجرة ظاهرة عادية حيث تعدد أسبابها و دوافعها ولكن التنقل واحد غير ان ظاهرة الهجرة الغير شرعية غير عادية حيث أصبح المهاجرون الغير شرعيون يشكلون خطرا داخل دول العبور او الدول المستقبلة و لهم علاقة مباشرة بالجريمة المنظمة و بعض العمليات الإرهابية كما ان الهجرة السرية ساهمت في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب ،و صنفت الهجرة الغير شرعية ضمن المخاطر الكبرى التي تهدد الامن المتوسطي .

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية الموضوع في حديثه علي اهم قضايا السياسة الدولية و هي الامن و هو اهم الحاجات الأساسية التي يسعي الفرد والدولة لإقامته و تحقيقه .

تزداد اهمية الامن بربطه بمنطقة حيوية تمثل قلب العالم و هي منطقة حوض البحر الابيض المتوسط حيث يسلط الموضوع علي أكبر تهديد لدول ضفتي المتوسط .

كما ان الأمن المتوسطي يحظى باهتمام الدول الكبرى كونه شريان التجارة العالمية في مجال النفط والغاز لذلك لابد من مواجهة و معرفة التهديدات الامنية لهذه المنطقة و علي رأسها الهجرة الغير شرعية و هي اهم الظواهر الدولية و الأكثر تعقيدا و غموضا في ميدان العلاقات الدولية .

الاشكالية:

لا شك ان منطقة البحر الأبيض المتوسط تتهددها العديد من القضايا التي تؤثر علي استقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم و خاصة مع انتشار الأزمات في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ،ولا شك أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية تعتبر من أبرز تلك التهديدات التي تؤثر علي تلك المنطقة ،و عليه يبرز التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدي تأثير الهجرة الغير شرعية علي استقرار و أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

و تتفرع من هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية و نحددها فيما يلي :

- ماهي أهم المقاربات النظرية التي تطرقت الي تحديد مفهوم الأمن ؟

- فيما تتمثل الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

- ماهي اهم التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

- ماهي أسباب ظاهرة الهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

- فيما تمثل تأثير الهجرة الغير شرعية ؟

– ماهي الأليات التي اتخذتها دول المنطقة لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ؟

حدود الإشكالية :

تتمثل حدود الإشكالية فيما يلي :

النطاق المكاني : نتطرق في هذه الدراسة الي موضوع الأمن في المتوسط و مختلف التهديدات الامنية التقليدية و الغير تقليدية خاصة دراسة حالة الهجرة الغير شرعية ،مع ابراز الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، و أهميتها الاقتصادية و الجيوسياسية .

الفرضيات :

للإجابة علي هذه التساؤلات توجب علينا وضع الفرضيات المناسبة لها ، و هي عبارة عن اجابات أولية تمكننا من الوصول الي الهدف من الدراسة ، و هي تحديد التهديدات التي تحيط بمنطقة البحر الأبيض المتوسط مع التركيز علي ظاهرة الهجرة الغير شرعية علي تلك المنطقة و وفق بعض المعطيات الأولية سنقوم بوضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولي : هناك العديد من المقاربات النظرية التي تطرقت الي مفهوم الأمن ، و لعل أهمها مدرسة كوبنهاغن .

الفرضية الثانية : تعتبر منطقة البحر المتوسط من أهم مناطق عبور التجارة العالمية ، إظافة الي موقعها الذي يتوسط قارات العالم .

الفرضية الثالثة : تعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط من العديد من التهديدات الأمنية ، و التي من بينها الجريمة المنظمة و الأزمات الإقليمية .

الفرضية الرابعة : من بين أسباب أهم أسباب الهجرة الغير شرعية تفاوت المستوي المعيشي و الاقتصادي بين ضفتي المتوسط .

الفرضية الخامسة : كلما تفاقمت ظاهرة الهجرة الغير شرعية ،كلما تضاعفت المشاكل الاجتماعية علي منطقة المتوسط .

الفرضية السادسة : تشير المعطيات الأولية إلي غياب أليات حقيقية و ناجحة لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية .

اسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط و دراسة حالة الهجرة الغير الشرعية نذكر منها الدوافع الذاتية و الموضوعية العلمية:

دوافع موضوعية : في ظل التحولات و التغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة و علي رأسها الثورة المعرفية في مجال الدراسات الأمنية ، و هذا ما ساعد علي امكانية تحقيق الأمن .

و الحديث علي الأمن المتوسطي متشعب لأن الأمن المتوسطي متعدد التهديدات من تهديدات تقليدية و غير تقليدية خاصة مع نهاية الحرب الباردة حيث برزت التهديدات الغير تقليدية خاصة الهجرة الغير شرعية ، حيث يتم دراسة الهجرة الغير شرعية و تأثيرها علي ضفتي المتوسط و سبل حل هذه الظاهرة .

دوافع ذاتية : تتمثل الدوافع الذاتية لتحليل و دراسة هذا الموضوع باعتباره يدور حول موضوع تنتمي غليه الجزائر بالإضافة بعد الاطلاع علي الدراسات السابقة دائما ما يتم جلد الذات فيها حيث يتم تحميل دول جنوب ضفتي المتوسط لمشكلة الهجرة الغير شرعية .

أدبيات الدراسة : يعد موضوع التهديدات الامنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط و دراسة حالة الهجرة الغير شرعية او بمعني التركيز علي التهديدات الغير تقليدية موضوع جاذب لحقل الدراسات خاصة يتمحور حول منطقة تعد قالب العالم و ممر التجارة النفطية و الغاز لمجمل دول العالم .

– **الدراسة الأولي** تتمثل في مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان **الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب الدولي** حيث تناولت الباحثة تباني وهيبة دراسة نظرية لمفهوم الامن والمقاربات المختلفة للأمن في المتوسط ثم استعرضت التهديدات الامنية في منطقة المتوسط ثم استراتيجية الحلف في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

– **الدراسة الثانية** تتمثل في مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان **الهجرة و تأثيرها علي العلاقات الأورو مغاربية** من تقديم الباحث بوصيلة محمد عبد الغفور حيث تناول الباحث فيها الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة و الهجرة الغير شرعية ثم اسبابها و الدوافع المؤدية لها وصولا الي استراتيجية حلها من كلا ضفتي المتوسط الجنوبية و الشمالية مرورا بتأثيرها علي دول العبور و دول الاستقبال .

– **الدراسة الثالثة** تتمثل في مقال للعاقل رقية في المجلة الجزائرية لدراسات السياسية بعنوان **ظاهرة الهجرة الغير شرعية و تأثيرها علي امن الدول المغاربية** حيث يتمحور المقال حول اسباب ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و تأثيرها علي دول العبور اي الدول المغاربية و الإجراءات التي قامت بها هذه الدول لمحاربة هذه الظاهرة بالإضافة الي الدول المستقبلة اي الضفة الشمالية للمتوسط و الإجراءات التي قامت بها لمحاربة هذه الظاهرة حيث اعتمدت علي مقاربة التنمية و التعاون بالإضافة الي محاولة جعل الدول المغاربية كشرطي في الضفة الجنوبية ثم وصلت الي علاقة المهاجرين الغير الشرعيين بالجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي .

الإطار النظري لدراسة :

في تناول هذه الدراسة التي هي تحت عنوان : التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط دراسة حالة الهجرة الغير شرعية نستعين بمجموعة من النظريات و المقاربات و هي كالآتي :

ا– المقاربة الواقعية للأمن : حيث تقوم هذه المقاربة علي أساس ان الأمن هاجس أساسي لدولة التي تسعي دائما لتحقيقه ،و تركز علي مفهوم القوة و المصلحة الوطنية و توازن القوي .

ب– المقاربة الليبرالية : تبرز هذه المقاربة دور و أهمية المؤسسات الدولية في التقليل من هذه النزعات و الحروب الدولية ،فالمؤسسات و المنظمات الدولية تلعب دورا مهما و جوهريا في تحقيق الأمن الدولي ،و تعزز هذا الطرح بعد نجاح المؤسسات الاندماجية خاصة الاتحاد الأوروبي .

ج– المقاربة الموسعة للأمن : تقوم هذه المقاربة علي توسيع مفهوم الأمن من مفهومه الضيق أي التركيز علي البعد العسكري الي المفهوم الموسع الذي يشمل جميع مناحي الحياة و تتمثل في مدرسة كوبنهاغن بقيادة المفكر **باري بوزان** .

الإطار المنهجي لدراسة :

يتطلب موضوع الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي ،لوصف الظاهرة الأمنية موضوع الدراسة و التعبير عليها كميا و كيفيا ، بالإضافة الي وصف البيئة الأمنية للمنطقة ،كما نستعين بمنهج دراسة حالة تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث ، حيث تم التركيز علي حالة ظاهرة الهجرة الغير شرعية كحالة تؤثر علي الامن المتوسطي .

الإطار المفاهيمي لدراسة :

الامن : هو غياب التهديد علي القيم الأساسية في المجتمع .

المتوسط : هي منطقة البحر الأبيض المتوسط ،و هو بحر يتوسط ثلاث قارات أوروبا ، افريقيا ، أسيا.

الاستراتيجية : أسلوب تفكير و عمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث ،و هي فن يزاولها السياسيون و الاقتصاديون و الاستراتيجيون لتحقيق أهداف معينة .

الجيوسياسية : مصطلح له معنيان ، الأول الممارسة السياسية لبلد ما ،كما حدد من خلال يماتها الجغرافية و مواردها البشرية ، و ثانيها العلم الذي يبحث ذلك ،فهي تدرس أثر العوامل الجغرافية و الاقتصادية و الديمغرافية علي سياسة الدولة .[1]

التعاون : محاولة تقريب سياسات متعددة بطريقة لا تؤدي حتما الي اقامة نوع من البناء المؤسساتي فالغرض هو تحقيق في ميدان او ميادين معينة لبلوغ أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة .[2]

الحوار : تبادل للكلام يجري بين اثنين او أكثر حول موضوع ما للوصول الي هدف معين ،و يعمل الحوار علي مناقشة قضايا مختلفة .

التهديد : يعبر عن ارادة إلحاق الضرر بفاعل فرد او دولة و يشترط في التهديد ان يسبب و يثير خوف الطرف المهدد .

[1] سعود عابد، **الفرق بين الاستراتيجية و الجيوستراتيجية**، جريدة الرياض،2010/03/25 علي الرابط: www.alriyadh.com/509799
[2] حسن بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص13.

الهجرة : هي انتقال شخص من بلد الي اخر بغية الحصول علي فرصة احسن من الموجودة في بلده و بالتالي تحسين المستوي الاجتماعي .

تفصيل الموضوع :

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول ، مقسمة في مباحث و هي كالآتي :

نتطرق في الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للأمن المتوسطي ، أين سنتناول مفهوم الأمن و التطورات التي عرفها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، كما سنتحدث علي مفهوم منطقة المتوسط و أهميتها الاقتصادية و الجيوسياسية و نختم الفصل بعرض أهم المقاربات الأمنية التي تعرفها منطقة المتوسط .

أما في الفصل الثاني فسنتطرق ألي مختلف التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث نقسم التهديدات الأمنية الي تهديدات تقليدية معروفة و تهديدات غير تقليدية و هي تهديدات جديدة تتميز بخطورة عالية و صعوبة التحكم فيها بصفة انفرادية ، حيث تستوجب تعاون و حوار بين ضفتي المتوسط لمواجهتها .

أما في الفصل الثالث و هو بعنوان ظاهرة الهجرة الغير شرعية ، فنتناول ظاهرة الهجرة الغير شرعية ،حيث نتكلم علي تعريفها و مصادرها و أنواعها و أسبابها و تأثيرها علي بلدن ظفتي المتوسط بالإضافة الي مختلف الاليات المطبقة لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ، و هذا بغية التصدي و مكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي

للأمن في المتوسط

تقديم :

يعبر مفهوم الأمن المتوسطي على شقين من المكونات حيث يعبر الشق الأول على الأمن و هو من مفاهيم العلاقات الدولية حيث يتميز بغياب الإجماع بين المفكرين حول معناه حيث قدمت عدة اجتهادات حول مفهومه و مستوياته و أبعاده لتميزه بالديناميكية ففي خلال الحرب الباردة أرتبط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية و مدى محافظة الدولة علي كيانها العسكري لكن بعد سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة أو عيد النظر بصفة كبيرة في مرتكزات الأمن لبروز تهديدات جديدة . أما الشق الثاني من المفهوم فهو المتوسط و يعني منطقة البحر الأبيض المتوسط فهذا المفهوم تكمن أهميته في الجيوسياسية و الاقتصادية حيث يعتبر شريان التجارة العالمية خاصة بعد فتح قناة السويس كما يعتبر الرابط بين الحيط الأطلسي و الهندي و طريق النفط الخليج إلي أوروبا .

حيث سنقوم في هذا الفصل بعرض النقاط التالية:

* مفهوم الأمن و مستوياته و أبعاده.

* مفهوم منطقة المتوسط و أهميتها الجيوسياسية و الاقتصادية.

* المقاربات الأمنية عند المدارس.

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الامن لغة و اصطلاحا و مختلف مستوياته .

الأمن لغة : يعبر الأمن لغة عن الأمان و الأمانة فهو عكس الخوف و الخيانة و باللغة الإنجليزية أما باللغة الفرنسية **sécurité** و هو يعبر عن تحقيق الطمأنينة و التصديق و الحفظ و الثقة و تلاشي الخوف و زواله.

اصطلاحا : لا يوجد تعريفا موحدا بالرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح و هذا لأخذه أبعاد مختلفة متعلقة بطبيعة العلاقات الدولية و مستجداتها حيث نستعرض فيما يلي التعريفات الخاصة بالأمن :

* تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الدولة و الأمة من خطر القهر علي يد قوة أجنبية [1]

* **هنري كيسنجر** يعرفه بأنه أي تصرف يسعي المجتمع عن طريقه تحقيق حقه في البقاء

* **أما باري بوزان Barry bouzan** فيعرفه بغياب التهديد علي القيم الأساسية في المجتمع بالإضافة إلي اعتباره لمفهوم الأمن بأنه العمل علي التحرر من التهديد فهو قدرة الدول و المجتمعات علي الحفاظ علي استقلالها و تماسكها الوظيفي ضد قوي التغيير التي تعتبر معادية فالأمن عند **بوزان** هو نسبي و ليس مطلق في ظل فوضوية المجتمع الدولي. [2]

حيث يعتبر تعريف **باري بوزان** الأكثر شيوعا و استخداما في الدراسات الأمنية لشمولية مفهوم الأمن عند بوزان علي بقاء المجتمع و الدولة و الاستقلال و الوحدة **الترابية** و **الهوية** و **الثقافة** .

---

[1] .منذر سليمان: **إعادة طباعة مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته** على الموقع: www.achr.nur/art.381.htm

[2]. لخميسي شيبي ،**الأمن الدولي و العلاقات بين الناتو و الدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (91–2008)**،ط1 ،الجيزة :المكتبة المصرية لنشر و التوزيع ،2010 ،ص14

أما الباحثين العرب :

* يعرفه **أمين هويدي** بأنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ علي كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعات المتغير ات الإقليمية و الدولة.[1]

* أما **بطرس غالي** الأمين السابق للأمم المتحدة فيعرفه بأنه لا يقتصر علي التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي. [2]

حيث يتعدى مفهوم الأمن هنا إلي المفهوم الاقتصادي و الاجتماعي .

أما في القران الكريم فقد وردت كلمة الأمن في عدة سور و السورة الأكثر تعبيرا علي مفهوم الأمن الصادر عن تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994 هو الوارد في **سورة قريش، بعد بسم الله الرحمان** الرحيم: " **لإيلاف قريش(1) إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف(2) فليعبدوا رب هذا البيت "3" الذي أطعمهم من جوع و امنهم من خوف (4)** .

حيث يفسر المفسرون للقران الكريم هذه السورة بأن الأمن و الغذاء متلازمان و ذلك في إشارة إلي رحلتي التجارة لقبيلة قريش نحو الشام و اليمن في فصلي الشتاء و الصيف و أهميتهما بالنسبة للفرد و القبيلة التي كانت تمثل المجتمع آنذاك.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن مفهوم الأمن لدي المختصين انقسم إلي شقين :

---

[1]. **موقع مركز الأهرام لدراسات السياسية و الاستراتيجية**

[2]. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي استراتيجية الحلف الأطلسي :دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص دارسات دولية ،جامعة تيزيوزو: 2014 ، ص16.

المفهوم التقليدي للأمن مبني علي تصور ضيق يركز على **البعد العسكري** أما الشق الثاني **مبني على تصور** واسع و شامل للأبعاد **السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية و التربوية و البيئية** و هو التصور الحديث لمفهوم الأمن.

* إن عدم وجود إجماع حول مفهوم الامن و الاتفاق عليه هو نتيجة لطبيعة العلاقات الدولية و نتيجة لطبيعة المرتكزات و المتغيرات التي يعتمد عليها مفهوم الأمن حيث يمكن حصر هذه المتغيرات في :

– اختلاف الإيديولوجيات

– طبيعة العلاقات الدولية و التطورات التي تعرفها لفترة إلي أخري

– التنظير الكبير في ميدان العلاقات الدولية

ومن خلال ما تم استعراضه نجد أن مفهوم الأمن يتميز بثلاث ميزات رئيسية:

* **النسبية** : ومعناها أنه لا يوجد أمن مطلق لأن الأمن المطلق يهدد الأخرين

* **الشمولية:** الأمن مفهوم شامل لا يقوم علي عنصر واحد و إنما مرتبط مجموعة من الأبعاد عسكرية سياسية و اقتصادية و اجتماعية و الصحية

***الديناميكية:** الأمن مفهوم متغير و متطور ليس جامد و ثابت لارتباطه بالوضع الداخلي و الدولي و تغير الزمان و المكان

2 الأمن في النظريات العلاقات الدولية :

يشكل الأمن موضوعا محوريا في مختلف الأطر النظرية و التقليدية و المعاصرة خاصة دراسة ظاهرة المعضلة الأمنية أي أن الكل يسعي لتحقيق الأمن و بالتالي شكل موضوع الأمن مركزية في الدراسات النظرية حيث بدأ المثاليون و الواقعيون في دراسة موضوع الأمن خاصة قبل الحرب العالمية الأولي حيث اشتد النقاش في تفسير الظاهرة الأمنية ،حيث رأت المدرسة المثالية أنها الكفيلة في تفسير الظاهر الأمنية و ذلك انطلاقا من الطبيعة

الخيرية للإنسان و كانت تركز علي المقاربة الأخلاقية و القانونية و هذا من خلال الاحتكام إلي **القانون الدولي و مؤسسات الدولية** " عصبة الأمم المتحدة "و بالتالي تحقيق الأمن الجماعي .

لكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية و الدمار الذي شهده العالم بين فشل طرح المثاليين .

أما **المدرسة الواقعية** فقدمت تفسيرات و تصورات قريبة إلي الواقع ، خاصة فيما تعلق بالحرب العالمية الثانية و فترة الحرب الباردة ،حيث انطلقت من فوضوية المجتمع الدولي و ملازمة حالة الحرب في العلاقات الدولية حيث سادت مفاهيم توازن الرعب و الردع و الحرب النووية . [1]

كما ساهمت **المدرسة الليبرالية** في تقديم إسهامات لتفسير الظاهرة الأمنية .

و بعد نهاية الحرب الباردة انفرد كل **من الواقعيين و الليبيراليين** في تفسير و تقديم تصور للأمن ،حيث ظهرت إشكاليات جديدة في العلاقات الدولية و انتقال الخطر إلي داخل الدولة نفسها و مكوناتها المجتمعية ، كما ظهرت أخطار مشتركة عابرة للقارات مثل الإرهاب الدولي و الهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات بالإضافة إلي ظاهرة الاعتماد المتبادل و ازدياد التطور التكنولوجي حيث أصبح امتلاك التكنولوجيا من أهم عناصر القوة بالإضافة الي العامل الاقتصادي .

وبالتالي يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر :

- أنها متعددة الحدود
- اتساع مصادر التهديد الأمني
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية لم تكون موجودة في السابق

كما أنه بعد نهاية الحرب الباردة برزت **أمريكا كقوة مسيطرة** في المشهد العالمي ،كما ظهرت فواعل جديدة في العلاقات الدولية ،كما زادت **أهمية العامل الاقتصادي** في العلاقات الدولية ،هذا ما أدي إلي ظهور نظريات الاتجاه التكويني و تشمل :

[1] مارتن غريفتن اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث،دبي:2008،ص78

– **النظرية البنائية** و التي تركز علي دور الأفكار و الهوية و العوامل الثقافية في تفسير المسألة الأمنية ،أهم روادها **ألكسندر واندت Alexander Warndt** .

– **النظرية النقدية الاجتماعية** ،وتركز علي رؤية إنسانية من روادها **روبرت كوكس Robert Cox**

– **نظرية ما بعد الحداثة تركز في تحليلها علي عنصرين** : المعرفة و الحقيقة و تركز أيضا علي أهمية الخطاب في فهم سلوكيات الدول و سياساتها من روادها **دريدا Derida**. حيث اعتبرت هذه النظريات ، أن الواقع يبني بالإرادة الإنسانية .

كما ظهرت مدرسة **كوبنهاغن** حيث عمدت إلي توسيع مفهوم الأمن ليشمل وحدات غير الدول و أبعاد غير البعد العسكري ومن روادها **باري بوزان Barry Bouzan**

و سنحاول فيما يلي عرض أهم نظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن ،حيث نلخصها في المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث الموسع للأمن .

المفهوم التقليدي للأمن " الواقعية و الليبرالية " :

تعكس هاتين المدرستين واقعين متضادان الاول متشائم (الواقعية) و الثاني متفائل (الليبرالية)

أ–النظرية الواقعية : من أهم روادها **ميكيا فيلي** و **هوبز و هانس** و **مورقا نتو** ،حيث يركز الفكر الواقعي علي مجموعة من الأفكار لتصور الأمني و هي :

* **النظام الدولي الفوضوي** :تري الواقعية بفوضوية المجتمع الدولي نتيجة غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول ، و بالتالي قيام النظام علي عدم الثقة و زيادة الريبة بين الدول ،وهنا تسعي الدول إلي تحقيق التوازن باكتساب المزيد من القوة العسكرية و تحقيق الأمن لأنه هو الغاية الأسمى

* **الدولة هي الفاعل الأساسي و الوحيد** : الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ،حيث تعتبر المصلحة الوطنية أهم أولويات الدولة مع مبدا بقائها فعليه فإن الأمن هو الالتزام الأول لدول ،يقول ريمون أرون "إنه في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية "[1]

القوة (البعد العسكري وحيد للأمن) :

يشكل مفهوم القوة محور الدراسات الواقعية لسياسة الدولية ،فموضوع القوة عند **مورغانتو** يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي الحرب و السلم .

فالدولة في حالة بناء دائم لقوتها حيث تقول القولة العسكرية في السلم نحضر للحرب، و يعرف **هانس مورغانتو** القوة أنها السيطرة على عقول و أعمال الأخرين.[2]

تري الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة ، تأتي من خارجها أي أن التهديد من الفاعلين الدوليين الأخرين ذات الطبيعة العسكرية يستوجب الرد عليها عسكريا ،من أجل المحافظة علي بناء الدولة و حماية أمنها.[3]

ومن خلال هذا ، فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن علي القوة في بعدها العسكري أي لا يمكن الحديث علي الظاهرة الأمنية دون القوة العسكرية

لقد سيطرت الواقعية التقليدية و لمدة طويلة علي المحللين و المختصين في ميدان الدراسات الأمنية ،و ذلك باختزال أبعاد الأمن في البعد العسكري حيث نظر الواقعيون إلي الأمن باعتباره مشتقا من **القوة** . [1]

---

[1] عبد النور عنتر،**تطورمفهومالأمن في العلاقات الدولية** ،مرجع سالف الذكر ،ص 17 .

[2] جيمس دورتي و روبرت بلتسغراف،**النظريات في العلاقات الدولية** ،ترجمة وليد عبد الحي،بيروت:المؤسسة الجامعية لنشر 1985،ص61

[3]. محمد شلبي ،**الامن في ظل التحولات الدولية الراهنة ي الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**،الجزائر:جامعة الجزائر،منشورات العلوم السياسية و الإعلام،2004،ص151

حيث كان هم الواقعيون العمل علي كيفية استمرار الدولة الوطنية منذ نشأتها عقب **مؤتمر واستفاليا 1654** ،هذا ما جعل الأمن موضوع الخبرة الواقعية أكثر منه موضوعا نظريا نتيجة اهتمامهم بالدفاع و الحماية .[2]

التصور الواقعي يري أساسا التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري و العدوان الخارجي ، حيث سيطرة فكرة الأمن القومي و بالتالي ساعت الدول إلي حماية و تأمين حدودها ضد العدوان الأجنبي ،و حماية مصالحها من كل الأخطار. [3]

و بالتالي فإن الواقعية تركز علي ثلاث عناصر عند الحديث علي الأمن :

-**الدولة** هي الوحدة الأساسية و الفاعل الأساسي و الوحيد في العلاقات الدولية .

– **البيئة الدولية تتميز بالفوضوية** التي تسعي الدول فيها إلي حماية مصالحها القومية

– **تتبنى البعد العسكري** كبعد و حيد للأمن دون الأبعاد الأخرى .

ب– النظرية الليبرالية :

لقد أسهم عدة مفكرين في بلورة النظرية الليبرالية في الميدان الاقتصادي و السياسي و من أهم هؤلاء

المفكرين **جون لوك** ،**إمانويل كانط** ، **أدم سميث** ،**جون استويرت ميل** ، حيث كانت للمدرسة الليبرالية إسهامات كبيرة في الميدان الأمني ،رغم تعدد الأفكار لدي المدرسة علي غرار تعدد المفكرين .

---

[1] عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي الجزائري، أوروبا و الحلف الأطلسي** ،الجزائر:المكتبة العصرية،2005،ص15

[2] عبد النور بن عنتر ،**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ،مرجع سالف الذكر،ص57

[3] عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن من برنامج البحث في الأمن المجتمعي**،علي الموقع :
WWW.Politics-ar.com/index.php/Rermalink/3106.html.

ينظر الليبيراليون إلي المسألة الأمنية من اتجاه أكثر شمول ،و هذا من خلال فاعلين من غير الدولة ،حيث يعد أمن الدولة حماية امنها ليتعد إلي تهديدات فاعلين تشمل العوامل المؤسساتية ، الاقتصادية و الديمقراطية و هي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام .

يمكن اختصار الأفكار الليبرالية الأساسية لتفسير مفهوم الأمن في العناصر الأتية :

– نشر القيم الديمقراطية :

إن نشر الديمقراطية في العالم يؤدي إلي زيادة الامن الدولي ،حيث تحث النزعة الديمقراطية علي التسوية السلمية للخلافات ، و ارتكزت كتابات مايكل دويل و بروست راست علي المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني ، حيث يري هذا الاتجاه أنه كلما تدمقرطت الدول كلما صار النظام الدولي سلميا .

و بالتالي تكريس مبادئ و أطر السلام الدائم ، و هذا انطلاقا من فكرة **كانط** التي تقول أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلي الحروب لحل خلافاتها .

يشير مايكل دويل إلي العناصر الثلاثة التي قدمها **كانط** إزاء الامن الدولي .[1]

– التمثيل الديمقراطي الجمهوري .

– الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان .

– الترابط العابر للحدود الوطنية .

هذه العناصر تبين اتجاهات الدول الديمقراطية إلي السلام ،و غياب السلام يجعل البيئة الدولية في حالة صراع دائم و بالتالي انتشار العنف و الحروب .

[1] جون يليس و ستيف سميث ،**عولمة لسياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات المتحدة العربية :دبي ،مركز الخليج للأبحاث ،2004 ،ص428-430

يعتبر الامن الجماعي و السلام الديمقراطي من أهم التصورات الليبراليين حيث يستبدل الليبراليين الامن القومي بالأمن الجماعي ،و هذا عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن و الاستقرار بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول. [1]

– التعاون (دور المؤسسات) :

تؤكد المدرسة الليبرالية علي تقوية التعاون و زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ،فهذا التعاون و التقارب بين الدول يدفع لإيجاد قواسم مشتركة فيما بينها و بالتالي تقليص النزاعات و تخفيف شدتها .

ازدهرت النظرية الليبرالية في السبعينات و ذلك بالتزامن مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل ، و تؤكد الليبرالية علي أهمية نشر القيم الليبرالية و حرية التجارة و زيادة الترابط الاقتصادي و التجاري بين الدول ،و هذا بفتح الحدود و بالتالي ارتباطا المصالح الاقتصادية المشتركة و من ثم تحقيق الامن و الرفاه يكون التعاون بين الدول عن طريق إنشاء "مؤسسات و منظمات تعمل علي تحقيق الأمن و تقليص التهديدات .

لقد أعتمد الرئيس الأمريكي **ويلسون** هذا الطرح بإنشائه **عصبة الأمم المتحدة** لتحقيق السلم و الأمن الدوليين. [2]

و هذا انطلاقا من فكرة **إمانويل كانط** في القرن الثامن عشر الذي اوصي بتأسيس فدرالية عالمية ، تظم جميع الدول ،و التي ستساهم في معاقبة أي دولة تسعي لتحقيق مصالح ضيقة .

و لقد تعزز هذا الطرح بعد نجاح بعض المؤسسات الاندماجية مثل **الاتحاد الأوروبي** ، وحققت الأمن

---

[1] رياض حمدوش ،**تطورمفهوم الأمن و الدراسات الامنية في منظور العلاقات الدولية**،أعمال الملتقي الدولي "الجزائر و الأمن في المتوسط"،جامعة قسنطينة 2008 ،ص275.

[2]. تباني وهيبة، **مرجع سابق** ، ص38.

من رغم النظرة التوسعية لمفهوم الامن عند الليبرالية إلا أنها أبقت علي بعض الافكار الواقعية ،و هذا في مجال مركزية الدولة كفاعل مركزي لان المؤسسات وجدت لمساعدة الدولة الوطنية و ليس إلغائها أو منافستها و بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي .

2- المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن) :

تعتبر إسهامات المفكر باري بوزان States and people ,fear :the security 20problem international relations in) في تقديم تصور أوسع لمفهوم الامن من أهم الإسهامات التي ترتكز عليها مدرسة **كوبنهاغن** .

حيثي تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** من ابرز المدارس التي قامت بتوسيع مفهوم الامن و ذلك من خلال المفكر و المنظر في العلاقات الدولية باري بوزان و كتابه "الناس و الدول و الخوف :إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر عام 1991 .

حيث تركز المدرسة علي التحليلات الاجتماعية للأمن ، ومن أبرز مفكريها باري بوزان و اولي ويفر و جاب دوليد وبالإضافة إلي المفكرين العالمين في معهد **كوبنهاغن** لدارسات السلام " **Copenhagen peace research knstitution**

- قدم **باري بوزان** ابعاد جديدة لمفهوم الامن حيث قدم رؤي معمقة حول الدراسات الامنية تشمل جوانب سياسية و اقتصاديه و اجتماعية و بيئية و مجتمعية و عسكرية. [1]

[1] Barry bouzan ,**people and sates and fear** :**an agenda for international security studies in the post old war** ,London: harvester whedsheaf 1991,pp218-238

و انطلق من فكرة ان **الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل** تربط بين الدول نتيجة التقارب الجغرافي ، حيث أضاف بوزان مفهوم "الأمن المركب " في إشارة إلي ان الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم ، حيث لا يمكن تصور أمن الدول بمعزل ان امن الدولة المجاورة خاصة بعد تعقد التهديدات و تنوعها و صعوبة مواجهتها بصفة منفردة " مشكلة الهجرة الغير شرعية ،الإرهاب ،تجارة المخدرات ".

ساهمت مدرسة **كوبنهاغن** في توسع البحث حول الامن و تعميقها ، و ذلك باقتراحها التركيز علي وحدات مرجعية غير الدولة و علي قطاعات أخري غير العسكرية ، تتضمن مختلف أشكال التهديد حيث توصل مفكرو هذه المدرسة إلي أن مستويات التحليل هي : النظام الدولي ، الأنظمة التحتية الإقليمية و الوحدات مثل **الدول** ، **الشركات المتعددة الجنسيات** و وحدات أخرى تحتية مثل : **اللوبيات و الإثنيات القبائل ،الأفراد** .

و تقسم الأمن إلي قطاعات و هي :

– **القطاع السياسي** : يشمل نظام الحكومات ، ويدرس التهديدات التي تسبب إضرارا بالاستقرار .

– **القطاع العسكري** : يشمل القوة العسكرية ،و يتضمن القدرات الدفاعية و مدركات الدول لنوايا بعضها البعض .

– **القطاع الاقتصادي** : يشمل الموارد و النشاط الاقتصادي لدولة و علاقاتها مع الفواعل الاقتصادية الأخرى .

– **القطاع البيئي** : يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط المحلي و العالمي مثل التلوث

– **القطاع المجتمعي** : و يشمل علي المتغيرات كالهوية ،اللغة ، الثقافة ، الإيديولوجيا ، الدين و يعتبر القطاع الاجتماعي او الأمن المجتمعي أهم قطاع يركز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن ،

كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة ، فالأمن يقتضى الإجابة لسؤال أمن من فنجب أمن الدولة .[1]

و من الإسهامات الأصيلة لمدرسة **كوبنهاغن** نجد مفهوم **الأمننة** أي إضفاء الطابع الأمني و هو مفهوم مطور أساسا من طرف أولي فير يهدف هذا المفهوم بالأساس إلي تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع ، حيث تسمح **الأمننة** بمعالجة استثنائية للمشكلات الأمنية و بالتعبير اخر **فالأمننة** هي ذلك البناء اللغوي البرغماتية و القائم علي الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية "الأمن ،الجماعة ،الدولة ،الهوية" يهدف اللجوء لترتيبات استثنائية منها تأمين "الكيان / المرجعية" محل التهديد من المخاطر المحدقة به . [2]

دخل مفهوم **الأمننة** حقل تحليل السياسة الخارجية لدول ، خاصة قضايا الهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 2001/09/11

ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة. [3]

– **الأمن المتكامل Compréhensive Security**: حيث يتضمن كل أشكال التهديد

– **الشراكة الأمنية Partner hip Security**: حيث يتم إشراك الدول غير غربية

---

[1] عبد النور عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر اوروبا الحلف الاطلسي** ،مرجع سالف الذكر،ص24

[2] عادل زغاع، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية** ،أطروحة الدكتورة في العلوم السياسية تخصص:علاقات دولية باتنة :جامعة الحاج لخضر،208-2009،ص129

[3] عادل زقاع ،**إعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، مرجع سالف الذكر، ص30

– **الأمن المتبادل Mutuel Security**: يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول المنفردة إلي تعظيم امنها علي حساب الدول الأخرى

– **الأمن التعاوني Coopérative Security**: تقاسم الأعباء الأمنية للاحتواء التهديدات .

ساهمت مدرسة **كوبنهاغن** في و ضع تصور واسع يشمل قطاعات مختلفة ،حيث برزت مفاهيم : الامن الشامل ، الأمن الإنساني .

4– مستويات الأمن : يوجد ثلاث مستويات الأمن و هي :

1 – الأمن الوطني" القومي"Security National:

يعرفه امين هويدي : الأمن القومي هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ علي كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل ،مع مراعات المتغيرات الإقليمية و الدولية "3"

* **أسس و مبادئ الامن الوطني** :

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة الامن الوطني :

– **المدرسة الاستراتيجية** : التركيز علي الجانب العسكري و التهديد الخارجي ،الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية .

– **المدرسة المعاصرة (التنموية)**: تري ان مصدر التهديد لا يقتصر علي الخارج و إنما يتظمن التهديد الداخلي حيث يقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي تشمل أبعاد اقتصاديه و اجتماعية و ثقافية. [1]

[1]. لخميس شيبي، مرجع سابق، ص21-22

فالمستوي الداخلي يتضمن الحفاظ علي البيئة الداخلية لدولة من أجل مكافحة أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع ، و علي المستوي الخارجي يتضمن التعامل مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية " الإرهاب ،الهجرة الغير شرعية ، تجارة المخدرات ....."

2- الأمن الإقليمي : Securit Régionale :

ظهر هذا المستوي من الامن خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي و الشرقي ،حيث كانت دول تحت مظلة المعسكر الشرقي و أخري تحت مظلة المعسكر الغربي و هذا بغية تحقيق مصالح معينة .

و هناك مدارس ارتبطت بالنظام الامن الإقليمي في ميدان العلاقات الدولية من اهمها :

* **المدرسة الإقليمية** :التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية ،حيث ندى أصحاب الإقليمية إلي إقامة تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الفعالة للحفاظ علي السلام و الأمن الدوليين .

و هذا ضد الاتجاه المنادي بالمدرسة العالمية الداعية لإقامة **حكومة عالمية** تظم جميع الدول للحفاظ علي الاستقرار.

* ***مدرسة التكامل الوظيفي*** .

* **مدرسة النظم** حيث تري أنه أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات الدولية و المصالح و الأطراف الإقليمية يؤدي إلي نشأة النظام الإقليمي. [1]

يعرف أيضا الامن الإقليمي علي أنه "مفهوم سياسي يطلق علي السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة لنظام الإقليمي ،لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم . [1]حيث تسعي الدول

[1] ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ،لبنان : دار الكتاب العربي،1985،ص55

من أجل الحفاظ علي أمنها إلي الدخول في اتفاقيات و معاهدات مع دول أخري سواء مجاورة أو غير مجاورة ،و من هذه الأحلاف :حلف الشمال الأطلسي ،منظمة الأمن و التعاون الأوروبي ،الاتحاد الأوروبي..

و يمكن إلقاء النظرة في هذه الدراسة هو موقع المتوسط ضمن مركب الأمن ،فيعتبر المتوط خط التماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي يمتد من المغرب إلي باكستان شرقا و اوروبا ،و يعتبر المركب الأمني الشرق أوسطي أعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية ، و نتائج ذلك الصراع أدت إلي تقسيم الشرق الأوسط إلي ثلاث مركبات أمنية ،دول المشرق العربي ،دول الخليج العربي ،دول المغرب العربي .و بالتالي فالمتوسط يحتوي علي مركب أمني في الشمال (الاتحاد الأوروبي) و في الجنوب مركبات أمنية.

3– الأمن الدولي: Sécurité international

يشمل الأمن الولي علي كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية ،حيث برزت هذه الفكرة مع عصبة الأمم المتحدة ،ثم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع منظمة الأمم المتحدة .

يتطلب الأمن الدولي اليات عمل جماعية مثل نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق في عصبة الأمم المتحدة لنع نشب الحرب و احتوائها .

المقصود بنظام الامن الجماعي هو النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر أجنبي ،ليس علي وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها و إنما علي **أساس التضامن و التعاون** المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية. [2]

و لتحقيق الأمن الدولي يجب توفر :

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية الدولية** ،ص1،لبنان :دار المنظمة العربية 2008،ص 123

[2] زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** ،لبيا دارالرواء،2008 ،ص2031 .

* حظر اللجوء إلي القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، إلا في حالتين فقط . [1]

- من خلال الجهاز الدولي

- حالة الدفاع علي النفس و فق شروط المادة 51 من **ميثاق الأمم المتحدة** .

* احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء .

* تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية .

المبحث الثاني : مفهوم منطقة المتوسط

يتناول المبحث التعريف بمنطقة المتوسط و الأهمية الاقتصادية و الجيوسياسية لها

1 التعريف بالمنطقة :

يوجد معياريين لتعريف بالمنطقة أو بالدولة المتوسطية و **ما المعيار الجغرافي و المعيار الاستراتيجي**. [2]

أ – المعيار الجغرافي لتعريف بالدولة المتوسطية :

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل او منفذ علي المتوسط تعتر دولة متوسطية حيث يعتبر البحر المتوسط مساحة مائية كبيرة ،تتوسط ثلاث قارات و هي : **أسيا** ،**أوروبا** ،**إفريقيا** .

ويقع بين خطي عرض 46 درجة شمالا و خطي طول **50.5** درجة غربا و **36** درجة شرقا ،و تبلغ مساحته **2510000 كلم** مربع ويبلغ طوله من الشرق إلي الغرب " **السواحل السورية – مضيق جبل**

[1] خليل حسين، **نظام الامن الإقليمي في القانون الدولي العام**، علي الموقع:
www.drkhlihalihussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html. يوم : 2013/03/19 .

[2] محمد سليم ،**العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية** ،الرياض :مطابع جامعة سعود ،1991 ،ص1 .

طارق" 3540 كلم ،أما عرضه من الشمال إلي الجنوب أي بين سواحل "يوغسلافيا---- ليبيا" حوالي **970 كلم** .

يتصل المتوسط من جهة الغرب بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق و في الاتجاه الشمال الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور و الدردنيل و بحر مرمرة و يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس .

- يلاحظ فرنان بروديل أن المتوسط مجمع من البحار ، فيترفع عن المتوسط البحار التالية :

Onian sea و **البحر الأيوني Adriatic sea** و **البحر الأدرياتيكي Tyrrhenian sea البحر الزاني**

Black sea و البحر الأسود Aegean sea وبحر إيجه

و عليه فإن الدول المتوسطية تقع في ثلاث قارات هي **أسيا** ، **إفريقيا** ، **أوروبا** إضافة إلي دولتين تقع في وسط المتوسط و هما **قبرص و مالطا**

و بالتالي فإن هناك عشرون دولة متوسطية حسب **المعيار الجغرافي** و هي **المغرب** و **الجزائر** و **تونس** و **ليبيا** و **مصر** و **إسرائيل** و **لبنان** و **سوريا** و **تركيا** و **اليونان** و **كرواتيا** و **البوسنة** و **الهرسك** و **سلوفينيا** و **ألبانيا** و **قبرص** و **يوغسلافيا الفيدرالية و إيطاليا** و **فرنسا** و **اسبانيا** .

خريطة رقم (1) تبين حوض البحر الأبيض المتوسط

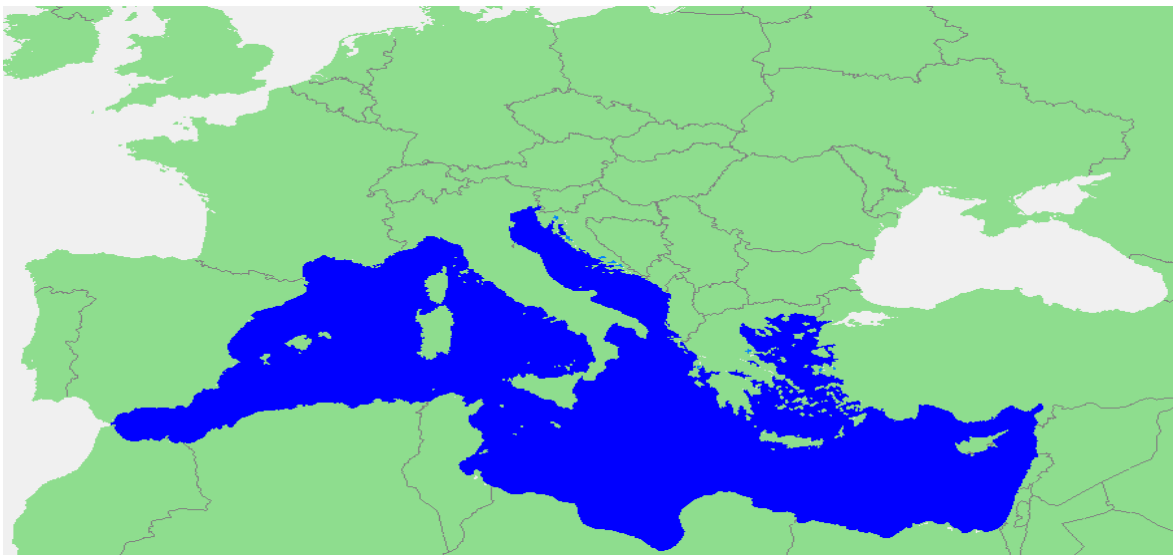

علي الموقع : www.Worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

خريطة رقم (2) تبين دول البحر الأبيض المتوسط .

علي الموقع : www.Worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

ب– المعيار الاستراتيجي لتعريف بالدولة المتوسطية :

يتمثل المعيار **الاستراتيجي** في وجود مجموعة من المصالح و القيم و الأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبط بالبحر المتوسط و ليس الضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا ،فالارتباط يمكن أن يكون سياسيا و اقتصاديا و هذا يعني وجود علاقات تعاون و ارتباط بين الدول الغير **متوسطية جغرافيا** و **الدول المتوسطية** و هذا علي المدي الطويل .

و من هنا نجد هناك دول ليست مطلة علي المتوسط ، و ليس لها منفذ و لكنها تنشط في منطقة المتوسط و من هذه الدول نجد :

– **الأردن** : تعتبر طرف في التعاون المتوسطي

– **موريتانيا** : تعتبر عضو في الاتحاد المغرب العربي 1989 و عضو **الحوار 5+5** الذي انطلق في 1990 و يظم **فرنسا ،ايطاليا ،مالطا ،اسبانيا ،البرتغال** .

– البرتغال : تعبر البرتغال دولة أطلسية **بالمعيار الجغرافي** إلا ان حضورها الدائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في **الاتحاد الأوروبي** و طرف في المبادرات **الأورو متوسطية لمسار برشلونة 1995** و **حوار 5+5 1990** .

– دول الخليج العربي : تعتبر دول الخليج بعيدة عن الفضاء المتوسطي لكنها قريبة من خلال ارتباطها أنها تتميز بعلاقات متميزة مع **الدول العربية المتوسطية**

فالمعيار الجغرافي يقي له دور في تحديد الانتماء المتوسطي و إنما **المعيار الاستراتيجي** يعتمد نشاط و ارتباط و انخراط تلك الدول و علاقاتها في مجال التعاون المتوسطي

2 الأهمية الجيوسياسية للمنطقة :

الجيوسياسية علم يركز علي الظواهر الجغرافية و يعمل لخدمة سياسة معينة منبثقة من سياسات صناع القرار في الدولة ، كما تعني أيضا تأثير الجغرافيا علي السياسة أو التحليل المكاني لظاهرة السياسية .

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية علي ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي ،و لهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافيا و التي تتغير بتغير التكنولوجيا الإنسان ، و ما ينطوي عليه من مفاهيم و قوي جديدة لذات الأرض. [1]

و لتأكيد علي الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط نجد أن في البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت و تسهل عملية الانتقال و الاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق و مضيق البسفور و الدردنيل و قناة السويس .

فالقوة المسيطرة علي هذه المنافذ يمكن توقف الملاحة البحرية من و إلي البحر المتوسط .

و بالنظر إلي منظري **الجيوبوليتكة "رتزل** و **ماكيندر** و **ماهان** " فكلهم يؤكدون علي أهمية المنافذ البحرية و الممرات البحرية و بالتالي أهمية المتوسط فمن **يسيطر علي المتوسط يسيطر علي العالم** .

و عبر التاريخ كانت دائما منطقة المتوسط تكتسي أهمية كبيرة لدي معظم الحضارات حيث سيطر الرومان علي المنطقة ثم المسلمون و بعدها أصبحت منطقة المتوسط منطقة صراع بين القوي الاستعمارية الأوروبية خاصة **بريطانيا** و **فرنسا** و مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية **الحرب الباردة** حلت **الولايات المتحدة** و **الاتحاد السوفياتي** محل **القوي الأوروبية القديمة** .

أعتبر **الاتحاد السوفياتي** البحر الأبيض المتوسط الطريق لولوج المحيطات من خلال أسطوله في **البحر الأسود**

[1] محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية** ، بيرت : دار النهضة لطباعة و النشر،1989، ص 65 .

و مع نهاية **الحرب الباردة** و بروز **الولايات المتحدة** كقوة **عالمية** ،عملت علي تعزيز تواجدها في المنطقة خاصة من خلال **الأسطول السادس الأمريكي** و قوات **الحلف الأطلسي** و الخريطة التالية توضح **جيوسياسية المتوسط** .

3 – الأهمية الاقتصادية للمنطقة:

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة ،فأنتشر علي نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة العالمية و قيام منظمة التجارة العالمية ، و اتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم علي أساس التعاون و الشراكة بين مجموعة من الدول ، فأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعي إليه الدول لإبراز و جودها و مكانتها علي الساحة الدولية .

و يشمل المتوسط علي مجموعتين متباينتين من الدول ،دول شمال ضفة المتوسط و هي دول تابعة لشمال المتقدم فهي دول متقدمة ،و دول في الضفة الجنوبية و هي دول متخلفة باستثناء إسرائيل .و لها مشاكل اقتصادية و اجتماعية و سياسية .

خريطة رقم 03 تبين تجارة النفط و الغاز أي الصادرات و الواردات التي تمر عبر المتوسط لتجارة العالمية .

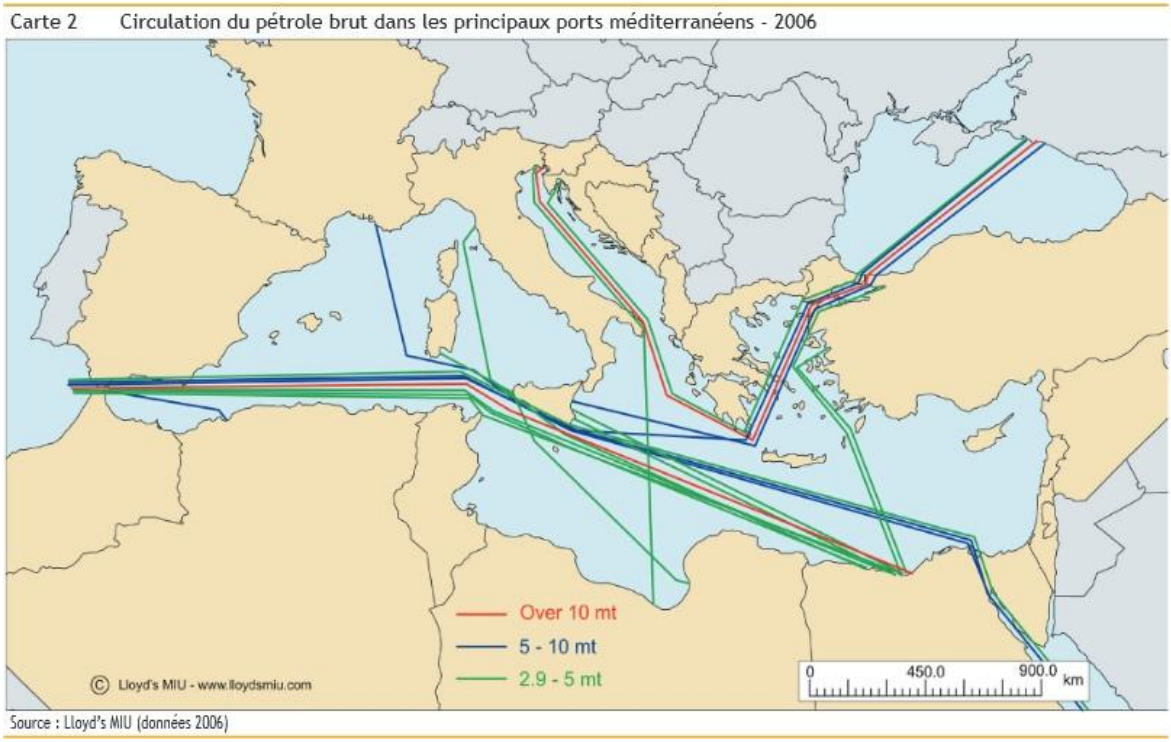

المصدر:.perspectives 2025: Le plan bleu ,les transports maritimes de marchandise en méditerranée

خريطة رقم 04 تبين حجم التبادلات التجارية عبر المتوسط.

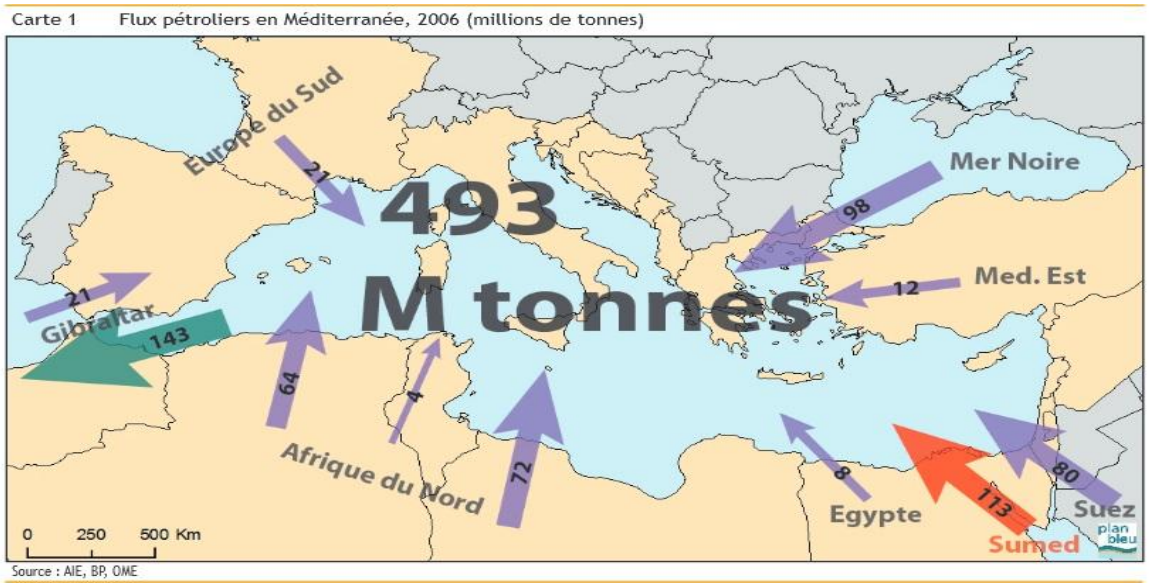

خريطة رقم 05 لحجم الحاويات المحملة عبر موانئ المتوسط

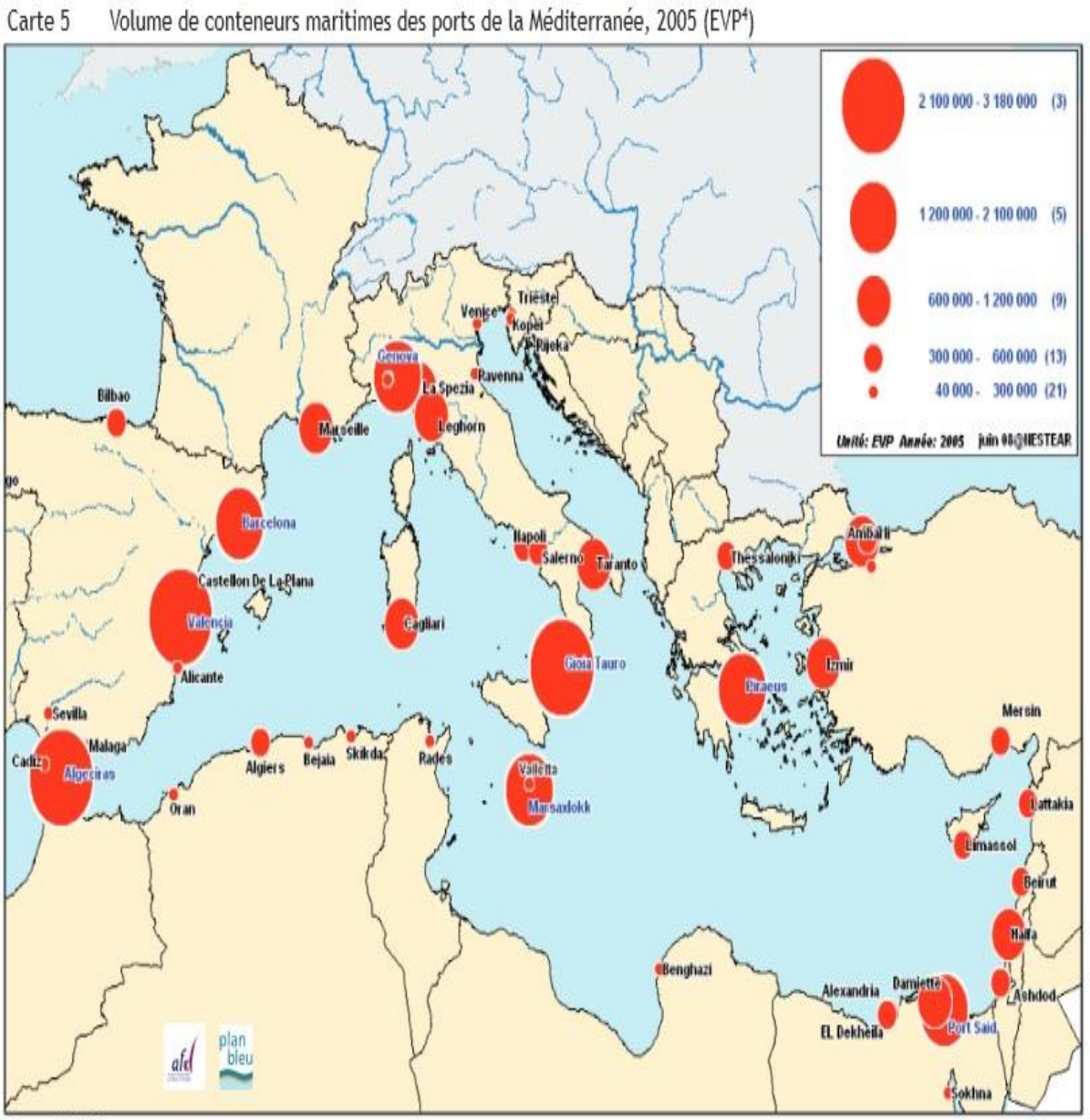

علي الموقع: Le plan bleu ,les transports maritimes de marchandise en méditerranée :perspectives 2025.

www.reseau-canope.fr

خريطة رقم 06 تبن الهياكل القاعدية و الخطوط البرية و البحرية لدل المتوسط

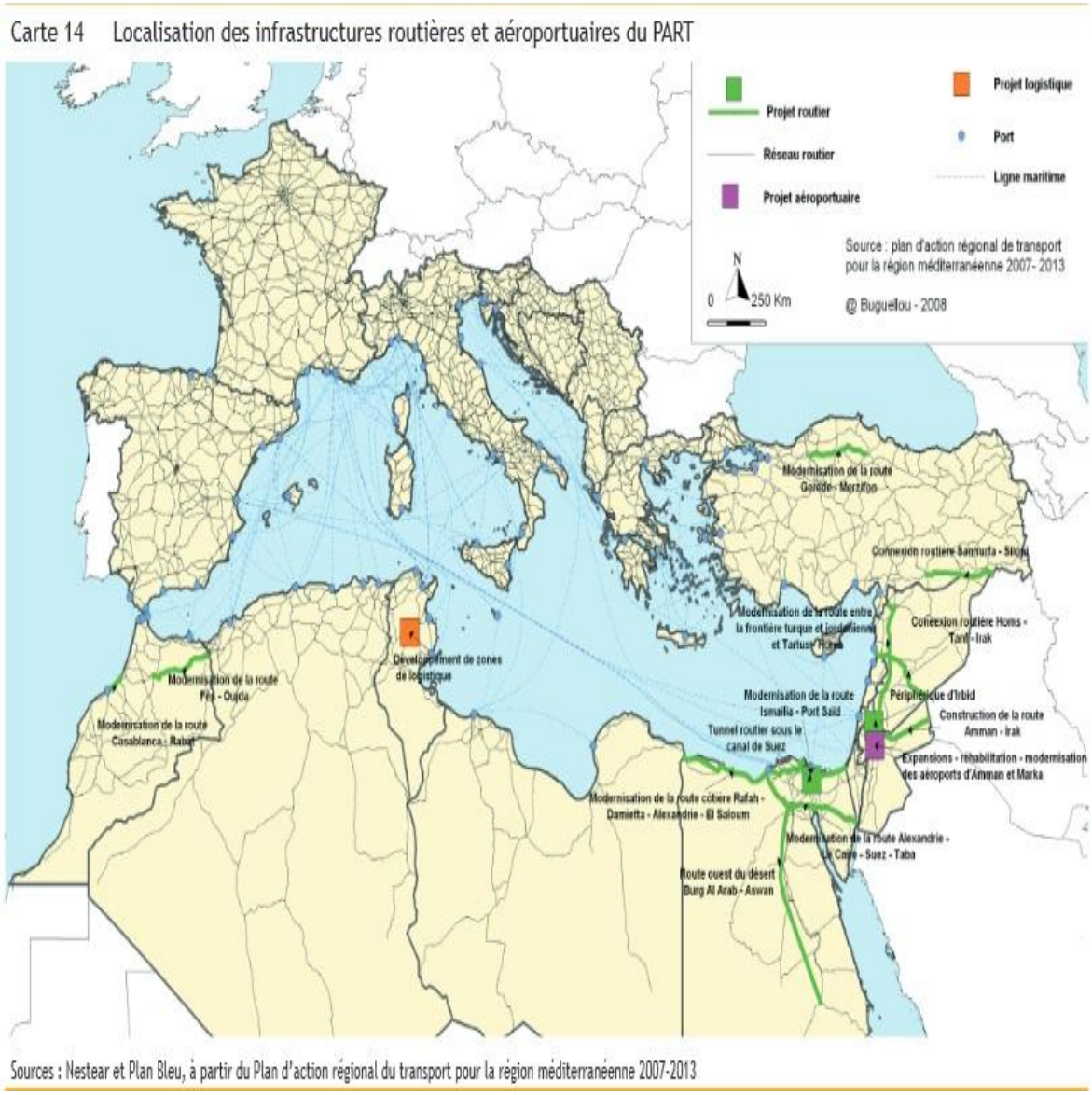

المصدر : Nestear et plan bleu a partir de plan d'action régional pour la région méditérranée2007- 2003

الموقع : www.reseau-canope.fr

خريطة رقم 07 لقدرة الموانئ المتوسطية للحمولات سنة 2007

Carte 7 Capacité de conteneurs dans les ports méditerranéens d'importance, 2007 (million de tonnes)

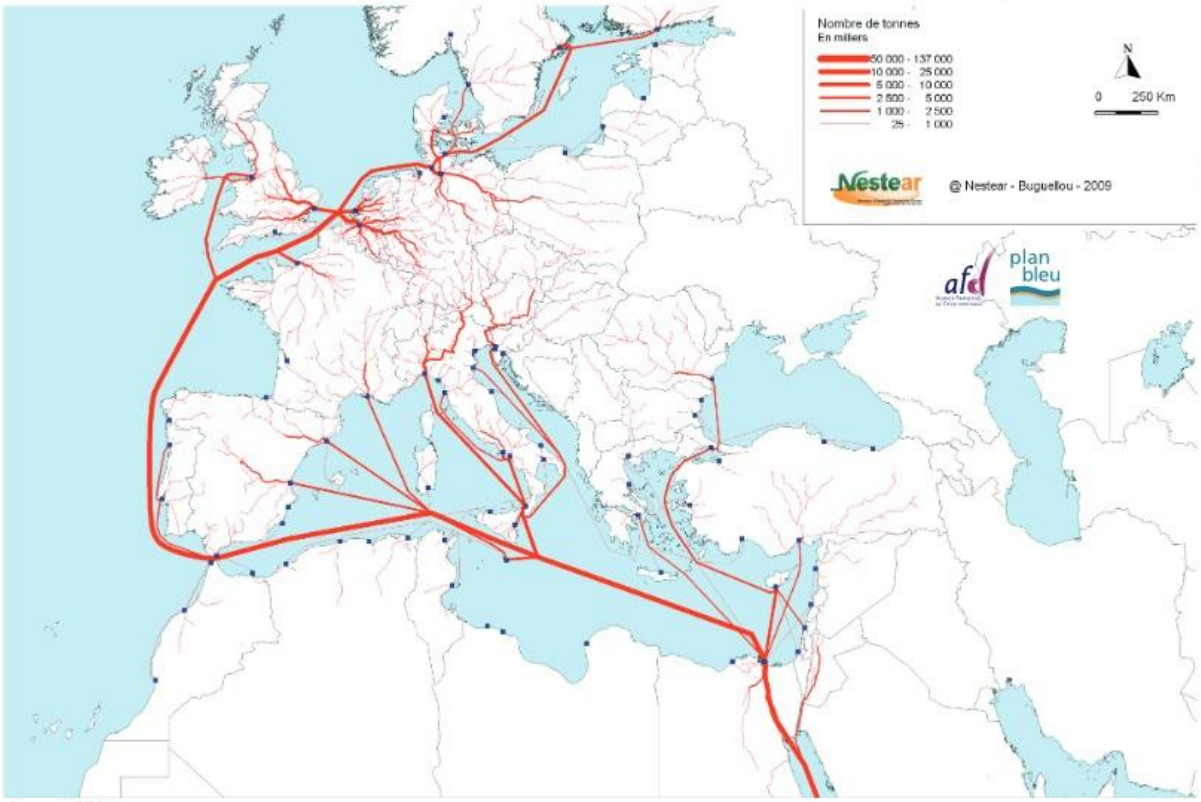

Source : NESTEAR

المصدر : Nestear

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مفتر الطرق بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب فهو منطقة عبور بحرية لتجارة العالمية ، حيث أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط .و يزخر المتوسط بثروات عديدة مثل النفط و الغاز إلي جانب الفوسفات و الحديد و الثروة السمكية و الموقع السياحي الجذاب حيث يحتوي علي 7.5من الثروة الحيوانية البحرية و 18 من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم[1]،و هذا ما دفع القوي الكبرى دائما إلي بسط نفوذها علي ثروات المنطقة .

[1] **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** ،حصة عمل البحر المتوسط علي الموقع: www.sphio.rac-spa.grg/sophioara.pdf يوم 2013/03/25.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة ، حيث ما يقارب 24 من حمولة البضائع هي منتجات طاقوية ،حيث يأتي البترول و الغاز الطبيعي من إفريقيا و الخليج العربي و البحر الأسود وإلي حد كبير روسيا و يمر من خلال مضيق البوسفور ، و صادرات النفط الأتية من الخليج العربي تمر عبر قناة السويس ثم البحر المتوسط لينقل إلي أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية كما توضح الخريطة التالية .

لقد زادت حركة **الملاحة البحرية** في المتوسط بأكثر من **50 بالمئة** و **65 بالمئة** بين واردات أوروبا من البترول و الغاز الطبيعي تمر عبر المتوسط .

3 المقاربات الأمنية في المتوسط :

سعت أوروبا لإيجاد دور إقليمي لها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي ،و ذلك بجعل المنطقة منطقة سلام و استقرار دائمة و ذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي و أمني بين شعوب و دول المتوسط .

و من جهة أخري تعمل الولايات المتحدة علي تبني مقاربة متعددة الأشكال تزيد من خلالها ترسيخ و جودها في المتوسط ، و تحاول الانفراد بدور الإشراف علي أمن المنطقة علي هذا الأساس عمد الأوروبيون و الأمريكيون علي طرح خطط أمنية خاصة بالمنطقة بالمقابل فإن الدول المتوسطية الأخرى لضفة الجنوبية لم تكن لها خطط واضحة لأمن المنطقة و إنما كانت تشهد المزيد من التشرذم و الانقسام بسبب الأزمات الداخلية لدول و عدم تكتلها فيما بينهما بسبب الخلافات بين الدول العربية .

و علي ضوء سنتناول في هذا المبحث المقاربات الأمنية في منطقة المتوسط لكل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية و الحلف الأطلسي .

1 المقاربة الأمنية الأوروبية للأمن في المتوسط :

يعتبر الفضاء المتوسطي من أهم الدوائر الأمنية للاتحاد الأوروبي ، حيث كان و مازال هذا المكان المفضل لأوروبا لتطبيق سياستها الأمنية ، و مع نهاية الحرب الباردة تزايدت مكانة المتوسط ضمن المقاربة الأوروبية ، فالأمن الأوروبي و ثيق الصلة بالبيئة الأمنية المتوسطية و هذا ما تؤكده العوامل التاريخية ، و الجيوسياسية و الأمنية .

ينظم الاتحاد الأوروبي علاقته مع الدول المتوسطية في إطار ما يعرف **بالسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي** ،و يقسم المنطقة المتوسطية إلي ثلاث مناطق فرعية :

* **منطقة شمال** البحر المتوسط تظم تركيا و مالطا قبل الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي و قبرص و يوغسلافيا سابقا حيث تعمل أوروبا من خلال علاقاتها لهذه الدول علي إعداد هذه الدول للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي .

* **المنطقة الثانية** هي منطقة المغرب العربي و تظم كل من الجزائر و تونس و المغرب

* **المنطقة الثالثة** هي منطقة المشرق تظم كل من مصر و لبنان و سوريا و السلطة الفلسطينية و إسرائيل [1]

وفق هذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة المتوسط ،فإن منطقة المتوسط تحتوي علي الاتحاد الأوروبي و هو إقليم متكامل و منسجم يقابله في الضفة الجنوبية إقليمين فرعيين : – المغرب العربي و المشرق العربي حيث يفضل الاتحاد الأوروبي التعامل معها كأقاليم مجزأة . للاتحاد الأوروبي نظرتين اتجاه المتوسط هما:[2]

---

[1] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص80.

[2] محمد مصطفي كمال و فؤاد نمرا ،**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية**،ط1 ،لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001،ص73.

– **الأولي** : أمنية محضة تعتبر المتوسط حدا للاتحاد الأوروبي يجب حمايته لضمان أمن و استقرار أوروبا ،و هذا ما تمثله مقاربة الضفة الجنوبية للمتوسط .

– **الثانية** : تتمثل في اعتبار المتوسط فضاء لتعاون يستوجب إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة حسن الجوار انطلاقا من المغرب إلي روسيا .

* السياسة الأمنية لأوروبا في المتوسط :

منذ عام 1969 كانت العلاقات بين المجموعة الأوروبية و دول المتوسط تكتسي دوما الطابع الاقتصادي و القائم علي العلاقات التجارية و المالية ، فقامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية علي أساس المصالح الاقتصادية ، حيث انطلقت مع اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي **عام 1969** ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة **1972** لتشمل كل الدول المشاطئة للبحر المتوسط إضافة إلي الأردن و ركزت السياسة المتوسطية الشاملة علي الجانب التجاري ، فيما يخص تنقل البضائع و التنقلات التجارية ، إلي جانب التعاون المالي و التقني .

و بالموازاة مع تطور العلاقات داخل المجموعة الأوروبية و اتجاه إلي جوهر الاقتصاد خاصة مع معاهدة روما **1958** ،و مع نهاية الحرب الباردة و في **سنة 1995** أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة **الشراكة الأور ومتوسطية**

لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة نمطا جديدا من التصورات و الإدراكات حول **الأمن** و **التهديد** ،فعكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولي صار التهديد الجديد **شاملا** و **مركبا** ، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز علي ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب [1].

[1] Romano Prodi**, Discours sur la méditerranée 26novmber2002,Revu documents d'ctualité**,n02,15janvier2003,pp72-75.

يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية "2003" ،حيث أشارت الوثيقة إلي أن التهديدات الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي هي الإرهاب الدولي و الهجرة غير شرعية و الجريمة المنظمة و أسلحة الدمار الشامل و فشل الدولة .

تعكس هذه التهديدات الجديدة العابرة للحدود و الأوطان ، نحو الاهتمامات الأمنية للاتحاد الأوروبي حيث كان في السابق يركز علي الخطر الشيوعي و التهديد العسكري السوفياتي ، فكانت المقاربة الأمنية الأوروبية تركز علي الأمن الصلب بالدرجة الأولي أي العمل العسكري و المواجهة العسكرية .

وفي هذا الخصوص تقول الوثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن التي اقترحها الممثل الأوروبي لسياسة الخارجية **خافير سولانا و تبناها المجلس الأوروبي** في اجتماعه **في ديسمبر 2003**

مع نهاية الحرب الباردة و تعويض معادلة **شرق– غرب** بمعادلة **شمال جنوب** حيث أصبح الجنوب مصدر الخطر و التهديد ،لذا تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة موسعة تتعدي النظرة التقليدية لمفهوم الأمن، فأصبح التركيز علي الأمن اللين الذي يشمل تهديدات غير مباشرة كالهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة .....إلخ و لمواجهة هذه التهديدات تبني الاتحاد الأوروبي استراتيجية متعددة العناصر مبادرات تعاون و شراكة في كل الميادين بمعني أخر وضع استراتيجيات أمن متعددة العناصر تشمل كل مجالات العمل الخارجي ،مناورات دبلوماسية ،مساعدات اقتصادية ،عمل عسكري . أي مقاربة الأمن الشامل **"المزج بين الأمن الصلب و اللين"**[1]

إن تغيرات بيئة النظام الدولي بعد الحرب الباردة و التطورات التي عرفها مفهوم الأمن جعل السياسة الأوروبية تتجه نحو اتخاذ أشكال جديدة لتعاون الإقليمي ،يتضمن حوارات أمنية و شراكة متعددة و ثنائية الأطراف مع

[1] عبد النور عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي** ،مرجع سالف الذكر،ص 134 .

جيرانها المتوسطين و ذلك بالانتقال من السياسة الشاملة إلي السياسة المتوسطية المتجددة و التي تعرف **بمسار برشلونة عام 1995** أو الشراكة الأورو متوسطية .

و يشمل محور الشراكة الأورو متوسطية علي :

– المحور السياسي الأمني : و يقوم علي أساس التركيز علي قيم مشتركة لإقامة منطقة مشتركة لسلام و الاستقرار ،و ذلك بتبني مبادئ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و التعاون الجماعي في مكافحة الإرهاب و نزع السلاح و السيطرة علي التسليح و انتشاره .

– المحور الاقتصادي و المالي : يسعي إلي خلق منطقة واسعة لتبادل الحر من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة و دعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة من خلال الاستناد إلي مبادئ اقتصاد السوق .حيث أدي إلي اقتراح الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية لدول الضفة الجنوبية في برنامج مد1 ومد2 .

– المحور الاجتماعي و الثقافي :

يختص بالأمور الاجتماعية و الثقافية حيث ينص علي تنقل الأفراد بين الدول و تعزيز أوصر بين مكونات المجتمع المدني و النهوض بالتعاون اللامركزي ،و فيما يخص القضايا الثقافية فقد ارتكزت حول التقارب الثقافي و احترام الثقافات و احترام حرية الدين .

و نظرا لخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة المتوسط من الهجرة الغير الشرعية و المخدرات .....إلخ أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين لتدخل السريع في منطقة المتوسط و هي أوروفور و أورومافور * و ذلك لحماية أراضي الدول الأوروبية من تهديدات جنوب المتوسط ،فالتصور الأوروبي للأمن

يقوم علي فكرة خدمة الأمن عن بعد ،بمعني العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة لأن تهديدات القارة هي خارج أوروبا[1].

ثم جاءت أحداث **11 سبتمبر 2001** و إعلان الولايات المتحدة الحرب علي الإرهاب استكملت أوروبا السياسة المتوسطية بسياسة الحوار أو بسياسة الجوار الأوروبية التي تم بلورتها **عام 2003** ، وتسعي هذه السياسة إلي بناء الأمن و الاستقرار في الجوار من شرق أوروبا حتي جنوب المتوسط ،و ارتكز المحور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية علي مناقشة التهديدات الأمنية ،و **في 2008** ظهر الاتحاد من أجل المتوسط بهدف إعطاء مسار برشلونة دفعا جديدا .

فالاتحاد الأوروبي يعترف بالمفهوم الموسع للأمن و وصل إلي تبني مقاربة أمنية تعاونية شاملة في الفضاء المتوسطي .

***أوروبافور**:عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسيات مقرها فلورس إيطاليا

***أوروموافور** :و هي قوات بحرية –جوية يوجد مقر قيادتها فلورنس إيطاليا

2 المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط :

أصبحت مسألة الأمن في المتوسط تهم أيضا فاعلين غير متوسطين مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الحديث عن الأمر المتوسطي يجب أن يبدأ بالضرورة من نقاش المقاربة و السياسة الأمريكية في المنطقة ،و رغم أنها ليست بلدا متوسطيا لكنها القوة الأولي في العالم و بالتالي فهي الدولة التي تمتلك فعليا استراتيجية ذات أبعاد عالمية .

[1] عبد النور عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سالف الذكر ، ص134 .

و نظرا لأهمية البحر المتوسط باعتباره شريان رئيسي لأمداد النفط من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و ممرا لتجارة العالمية فهو محل تنافس بين القوي العالمية .

كانت المقاربة طوال الحرب الباردة في المتوسط ترتكز علي المتغير العسكري بالدرجة الأولي و قد سيطرت مفاهيم الردع و سباق التسلح و الحرب النووية و احتواء الطرف الأخر علي المقاربات الأمنية .

و مع نهاية الحرب الباردة بقيت الاستراتيجية الأمريكية في حوض المتوسط تتحرك بنفس الخلفيات تقريبا ،فعلي الرغم من زوال الخطر الشيوعي لم تتنازل الولايات المتحدة عن الدور الذي لعبته في المنطقة ،كما عملت علي تقوية الدور و ضمان تواجدها الدائم في المتوسط و ذلك لأهداف رئيسية :

- الانتقال من احتواء الاتحاد السوفياتي إلي احتواء دول الاتحاد الأوروبي و تحجيم دورها في المنطقة .

- ضمان أمن امدادات النفط الاتي من الخليج العربي و شمال إفريقيا .

- ضمان أمن إسرائيل .

- مراقبة المجال لبحري المتوسطي كونه معبرا رئيسيا و حيويا لتحرك القوات الأمريكية

و في **عام 1993** بعد تولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية شرعت في بلورة نظرية امنية جديدة قائمة علي عدم الاطمئنان لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أعلنت الإدارة الأمريكية ما يعرف ب**استراتيجية الارتباط** التي ترمي إلي تحقيق الأمن بواسطة الدبلوماسية الفاعلة و القوة العسكرية المتفوقة و دعم الرخاء الاقتصادي علي ضوء نشر الديمقراطية الغربية في العالم ، وتتضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلنة في

عام 1997 بمبادئها و أهدافها الواضحة (نظريات الهيمنة و قيادة العالم ،تحكيم النظام الديمقراطي ،حرية السوق و العولمة ،ثم الحكومة العالمية)[1]

ترتكز المقاربة الأمريكية في بعدها **السياسي علي نشر الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان** و تمثل **الديمقراطية الليبرالية** إحدى أهم و أبرز القيم الأساسية للمنظومة القيمية لنظام الدولي الجديد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة و بالتالي يجب نشر الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم .

البعد الاقتصادي : يتميز البعد الاقتصادي للمقاربة الأمنية **الأمريكية** في المتوسط بتعزيز العلاقات الاقتصادية و التجارية مع الدول المتوسط الشرقي و الغربي و ذلك بطرحها مشاريع و مبادرات اقتصادية واضحة .

لقد وجهت **الولايات المتحد ة الأمريكية** مشروع اقتصادي لدول المغرب العربي فب اطار ما يعرف بمبادرة **ازنشتات** نسبة إلي وكيل الوزارة الخارجية لشؤون الاقتصادية **ستورت ايزنشتات** في اطار عملها علي عدم اقصاء المغرب العربي من استراتيجيتها الجيو – اقتصادية العالمية **اقترحت الولايات المتحدة سنة 1997** مشروع لشراكة مع الدول الثلاثة . و تتضمن المبادرة علي ضرورة انشاء شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة و كل من **المغرب** و **تونس** و **الجزائر** من جهة أخري مستبعدة **ليبيا** و **موريتانيا**[2]

و تهدف المبادرة إلي : [3]

– الغاء الحواجز التجارية .

---

[1] محمد لمين البراي، **الامن العربي المقومات و المعوقات** ، ط1 ،الرياض : أكاديمية نايف العربية العلوم الامنية 2000 ،ص ص 44-45

[2] 1abdenour bontanter et autres ,**la méditerranée oxidentale entre régionalisation et mondialisation** ,Algérie :CREAD.2003,p86.

[3] I bid .p87.

– حرية التدفقات الاستثمارية .

– تطوير القطاع الخاص و المساهمة في استقرار المنطقة .

– تحرير التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة الأم ريكو – مغاربية .

علي الصعيد الشرق الأوسط سعت **الولايات المتحدة الأمريكية** إلي إقامة ترتيبات اقتصادية من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ،حيث تنص علي تقديم المساعدة و التدريب و الدعم للجماعات و الأفراد الساعين بكل جهد تحقيق تغير ايجابي في **منطقة الشرق الأوسط** و شمال افريقيا هذه المبادرة مهدت الطريق لإعلان **مشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004** و الذي يمتد من موريتانيا وصولا إلي باكستان و يرتكز هذا المشروع علي **التحول الديمقراطي و الانفتاح الاقتصادي** حيث تهدف هذه المبادرات إلي ادخال منطقة الشرق الأوسط في شبكة من الترابطات التجارية و الاقتصادية ،تكون إسرائيل محور هذه الشبكة كونها الضامن الوحيد للمصالح الأمريكية .

البعد العسكري :

تتلخص في ايجاد أدوار أمنية جديدة لكل من الأسطول السادس و حلف الشمال الأطلسي ،تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقي لها أهمية كبري في عقيدتها العسكرية الجديدة علي اعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ علي مكانتها الدولية و يعتبر الأسطول السادس و حلف الشمال الأطلسي الأدوات التدخل العسكري في منطقة المتوسط .

يعتبر الأسطول السادس الحامي المصالح الأمريكية في المتوسط و مقره **نابولي في ايطاليا** بالإضافة إلي مراقبة النزاعات الإقليمية و ضمان عدم امتدادها إلي دول الجوار كالنزاع التركي اليوناني في بحر ايجه و النزاع القبرصي

3 المقاربة العربية للأمن في المتوسط :

يعتبر الوطن العربي إقليما ممتدا باستثناء جيبوتي و الصومال بالإضافة إلي الدين و اللغة و الثقافة الواحدة .

أدي الخلل حول التصورات الأمنية المشتركة لتباين مدركات التهديد و المصالح المتضاربة و المخاوف الأمنية المتبادلة إلي غياب مقاربة امنية عربية مشتركة، فغياب التصور الموحد للأمن العربي فسح المجال التدابير الأوروبية و الأمريكية و الأطلسية لإعادة هيكلة المنطقة في سياق الخلافات و الانقسامات العربية –العربية و يبقي منطق التحرك الفردي هو السائد.[1]

و بالتالي لا يمكن الحديث عن المقاربة العربية للأمن في الفضاء المتوسطي في ظل غياب وعي أمني عربي مشترك و غياب التصور الموحد للأمن القومي العربي

و تعود أسباب غياب المقاربة العربية في الفضاء المتوسطي إلي جملة من الأسباب هي :

– البيئة الأمنية العربية التي تتميز على الصعيد السياسي بمركزية السلطة وغياب الديمقراطية، ضعف المعارضة والمجتمع المدني وعدم قدرتهم على تقديم البدائل، واليوم تعيش في دوامة التحول الديمقراطي التي أحدثها الربيع العربي وعلي الصعيد الاقتصادي تعيش تبعية تامة للغرب ،أما الواقع الاجتماعي العربي فيتميز بالفقر و التخلف و الأمية و تفشي البطالة خاصة في فئة الشباب و انتشار الآفات الاجتماعية في المجتمعات العربية

– ربط الأمن القومي العربي بالأمن الشخصي أي امن السلط الحاكمة

– **الخطاب العربي** خطاب أحادي عكس الخطاب الغربي الموحد التوجهات و هذا ما يقويه عكس الخطاب العربي الضعيف .

[1] عبد النور عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي** ، مرجع سالف الذكر،ص93

– حصر الدول العربية في مصدر التهديد المتمثل في إسرائيل و البرنامج النووي الإيراني بالنسبة لدول الخليج و المماليك الأخرى .

– ارتباط الدول العربية بدول غربية مناهضة للوحدة العربية .

4– المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط :

بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** أصبح البحر الأبيض المتوسط محور السياسة الأطلسية خاصة بعد تزايد التهديد و تنوعه من **إرهاب دولي** إلي **الهجرة الغير الشرعية** و **الجريمة المنظمة** .

تعتبر أوروبا أكثر المناطق تأثرا بتحولات ما بعد **الحرب الباردة** و هذا أدي إلي التغير في مدركات البيئة الأمنية الأوروبية التي لم تعد علي الاستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف ،و المتمثلة في الردع و الاحتواء و إنما أصبحت تقوم علي افتراضات إنسانية و سياسية باللجوء إلي الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوروبي ،و نبذ سياسات التسليح و تعزيز العلاقات و التعاون بين **شرق – غرب** من جهة و **غرب –جنوب** من جهة أخري .

و في **عام 1991** وضع الحلف مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة و فق **المفهوم الاستراتيجي** له . و تتمثل أساسا في : النزاعات العرقية ،انتهاكات حقوق الإنسان و عدم الاستقرار السياسي ، الضعف الاقتصادي و هشاشة البني الاجتماعية ، مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، الهجرة الغير الشرعية ، الإرهاب و هي مبررات أعطت للحلف السبب الكافي للاستمرار و الوجود بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية **الحرب الباردة** .

و لمواجهات هذه التحديات تبني **الحلف الأطلسي** مقاربة أمنية تعاونية واسعة ، تركز علي الشراكة الأمنية و الاعتماد المتبادل و الحوار ،و في هذا السياق تبني الحلف مبادرات عديدة منها **الحوار المتوسطي** مع دول **جنوب المتوسط عام 1994** و **مبادرة إسطنبول** لتعاون **سنة 2004** و تستهدف **دول الشرق الأوسط** .

استنتاجات الفصل :

يتميز مفهوم الأمن بالغموض كسائر المفاهيم الأخرى الموجودة في العلاقات الدولية حيث يغيب الإجماع بين المفكرين حول معناه و قد تم اختزال مفهوم الأمن في بعده العسكري (الواقعية) دون الأبعاد الأخرى لمدة طويلة .

بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت أزمات عديدة و تحولات جذرية في العلاقات الدولية كما برزت تهديدات و أخطار جديدة عجز الفكر الواقعي تقديم تفسير لها ،فظهرت مدرسة كوبنهاقن لدراسات الأمنية حيث وسعت في أبعاد الأمن و مستوياته حيث طرح باري بوزان أبعاد جديدة موسعة حيث شملت هذه الأبعاد :السياسية و الاقتصادية و العسكرية و البيئية و المجتمعية و الثقافية حيث أدي هذا المفهوم الموسع للأمن إلي ظهور مفاهيم جديدة مثل الأمن الشامل و الأمن المتبادل و الأمن التعاوني و الأمن الإنساني.

تعتبر منطقة المتوسط محطة اهتمام القوي الكبرى و هذا للموقع الجغرافي الممتاز و الأهمية الاقتصادية حيث تعتبر شريان التجارة العالمية خاصة تجارة النفط و الغاز و هذا ما جعلها تشكل محورا أساسيا في سياسات الدول الكبرى .

التغيرات و التحولات التي صاحبت مرحلة نهاية الحرب الباردة و ظهور تهديدات جديدة متشعبة و عابرة للقارات ساهمت في بلورت مقاربات أمنية تعاونية مبنية علي التعاون و الحوار و الشراكة مع دول المتوسط (الضفة الجنوبية) و هذا بالنسبة لكل من أوروبا و الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي و هذا استنادا للمفهوم الوسع للأمن و هذا دون الإنقاص من العامل العسكري أو البعد العسكري

أما بالنسبة للمقاربة الأمنية العربية فهي مشتتة و غير واضحة حيث تعمل كل دولة بمفردها .

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية

في منطقة المتوسط

تقديم :

في ضل التحولات و التحديات الأمنية الجديدة و خاصة بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** و تداعيات **الربيع العربي** و توسع مفهوم الامن ، و خاصة بعد الاضطرابات التي عاشتها دول **الضفة الجنوبية لمنطقة المتوسط** أصبح البحر الأبيض المتوسط الإقليم الأكثر ترشحا لتحديات و التهديدات الأمنية و التهديدات الأمنية الغير تقليدية وخاصة هذه الأخيرة التي أصبحت في كثير من الأحيان تغطي و تتجاوز حدتها التهديدات العسكرية حيث شهد العالم عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة في مجال الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية و بنية و هيكلة النظام الدولي الجديد .

فالتهديدات الأمنية أصبح لها طابع شمولي و عالمي حيث أن تداعياتها و انعكاساتها تمس معظم دول العالم و إن لم تمسها تؤثر عليها بالسلب أو الإيجاب .

و سنستعرض في هذا الفصل أهم التهديدات الأمنية التقليدية و الغير التقليدية في البحر الأبيض المتوسط .

المبحث الأول : التهديدات الأمنية التقليدية

تتمثل أساسا في التهديد العسكري أي الحروب بين الدول و استخدام القوة العسكرية لتنفيذ اهداف او سياسات معينة ،حيث منذ نشأة الدولة الوطنية عقب **مؤتمر واستفاليا** كانت القوة العسكرية هي السائدة أي **المقاربة الواقعية** إلي غاية نهاية الحرب الباردة و ازدياد **دور العامل الاقتصادي و التكنولوجي** في ميدان اكتساب القوة في العلاقات الدولية و **ظهور المقاربة النقدية مدرسة كوبنهاغن** .

و فيما يلي أهم التهديدات :

1- الأزمات و النزاعات الإقليمية :

- **النزاع العربي الإسرائيلي** : تعود جذور هذا الصراع إلي قيام دولة إسرائيل عام 1948 علي أرض فلسطين و يعتبر من أخطر الصراعات نتيجة تداخل مصالح الدول الكبرى و الخلفية الدينية لهذا الصراع .

- **النزاع التركي اليوناني** : أطراف هذا النزاع هم تركيا و اليونان حيث يتمحور الصراع بحر إيجة و الجرف القاري و المياه الإقليمية بالإضافة إلي القضية القبرصية .

- **نزاع القضية الصحراوية** : يتمحور هذا الصراع حول مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير من جهة و تعنت المملكة المغربية و رغبتها في السيطرة علي الإقليم بمساعدة بعض الدول الكبرى و المماليك العربية .

2-انتشار أسلحة الدمار الشامل : weapas massive destruction

- أصبحت أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة كيمياوية أو بيولوجية و الأسلحة الذرية تثير جدلا شديدا بين مؤيد و معارض لإنتاجها و استخدامها، و بالرغم من المعاهدات التي تحرم هذا النوع من الأسلحة كمعاهدة حظر **انتشار الأسلحة النووية 1968** و معاهدة **الأسلحة الكيمياوية 1993** إلا أنها أصبحت

أكثر انتشارا و ما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من التطور التكنولوجي حيث أصبحت لها قدرة هائلة و رهيبة علي التدمير و ربما تتسبب في نهاية العالم .

يعتبر الانتشاري بوصفه تهديدا رئيسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة و تعتبرها أوروبا أنها الطريقة الفعالة لحمايتها من أي خطر قادم من الجنوب و بالتالي عملت علي اكتسابها و فرضت حظر تام علي استخدام أو حيازة هذه الأسلحة و ادرج الحلف الأطلسي في مفهومه الاستراتيجي أسلحة الدمار الشامل تهديد استراتيجي لمنطقة المتوسط و خاصة لمنطقة أوروبا .

ان مشكلة مراقبة و ضبط التسلح في المنطقة أي منطقة المتوسط تسبب توتر في المنطقة و تزايد أجواء الشك و عدم الثقة بين الدول العربية و إسرائيل و ذلك في سياق تركيز الدول العربية علي أسلحة إسرائيل مقابل تركيز اسرائيل و الحلف الأطلسي علي الأسلحة التقليدية العربية "منع العرب من الحصول علي الأسلحة النووية دون المساس بالترسانة النووية الإسرائيلية "[1]

و مع الجهود الدولية بين القوي الكبرى في العالم بالتنسيق مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية أصبح خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ضئيل خاصة بعد التوصل إلي الاتفاق بين الدول الكبرى و إيران علي البرنامج النووي الإيراني أما بخصوص البرنامج الكوري الشمالي فالعقوبات الاقتصادية و العزلة التي يعيشها و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و من جهة أخري النفوذ الصيني و الروسي في هذا البلد كل هذا كفيل بردع هذا البلد علي عدم استخدامه السلاح النووي ،أما بخصوص باكستان و الهند فهما بلدان لم يستخدما السلاح النووي منذ اكتسابهما لهذا السلاح فهو سلاح ردع بالنسبة لكل واحد منهما و بالتالي تصرفهما عقلاني جدا.

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سالف الذكر، ص42.

فالخطر الحقيقي هو سعي الجماعات الإرهابية لكسب السلاح الكيمياوي لاستخدامه و ترهيب الدول و الأفراد بغية تحقيق أهاف سياسية و هذا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و انهيار الدولة الوطنية في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي و نظامه و تراجع دور الدولة السورية في اراضيها و سيطرة الجماعات التكفيرية لمساحات شاسعة من العراق إلي سوريا **"تنظيم داعش"** و محاولة هذا التنظيم السيطرة علي الأسلحة الكيمياوية التابعة لنظام السوري و استخدامها **"غاز الخردل"**، بالإضافة إلي غزو العراق في 2003 و حل الجيش العراقي الذي كان يعتبر من أقوي الجيوش في المنطقة و مسلح بترسانة هائلة و متطورة مستفيدا من التسليح الذي حصل عليه خلال حربه مع ايران .

المبحث الثاني : التهديدات الأمنية الغير تقليدية

حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر **سنة 2004** تحت عنوان **"عالم أكثر أمنا و مسؤوليتنا المشتركة** " التهديدات الأمنية الجديدة الغير تقليدية في أنها عمليات تؤدي إلي وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة و إلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية لنظام الدولي و تتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية و الفقر و الأمراض المعدية و التلوث البيئي و الصراعات بين الدول و الصراعات داخل الدول كالحروب الأهلية و الإبادة الجماعية و تهديد الأسلحة النووية و الكيمياوية و البيولوجيا و الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة لحدود الوطنية .[1]

و سوف نذكر البعض منها التي تخص منطقة حوض المتوسط :

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **عالم أكثر أمننا مسؤولياتنا المشتركة**، بيرت: شركة الكركي لنشر،2004، ص17 .

1- الإرهاب الدولي :

تعتبر ظاهرة الإرهاب من التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط ،و الذي انتشر بعد عودة المقاتلين من أفغانستان و **أحداث 11 سبتمبر 2001** و مع موجة الربيع العربي و انهيار الدولة الوطنية في كل من **اليمن و ليبيا و سوريا وغزو العرق 2003** و ما صحبها من فشل الدولة فيه و ظهور تنظيم **داعش** ،حيث أصبح الإرهاب عابر للأوطان و ظاهرة دولية عكس السابق الذي كان يستهدف مناطق معزولة أو دول بمفردها مثل **الجزائر و مصر** .

تعرف الموسوعة السياسية **الإرهاب** علي أنه استخدام العنف الغير قانوني بأشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب ،و ذلك بغية تحقيق **هدف سياسي معين** .مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد ،و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات كوسيلة للحصول علي المعلومات أو المال ،و بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لأيديولوجية الجهة الإرهابية .[1]

من الجانب القانوني ينظر **للإرهاب** علي أنه **جريمة دولية** لما تسببه من رعب و خوف عام و شامل ، و هذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شأنها احداث خطر عام ، و ما ينجم من أضرار عامة ليست لمواطني دولة محددة حيث تم ارتكاب الجريمة ،بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها، و لمواطني الدول الأخرى لأنها تهدد الحضارة الإنسانية . [2]

يمكن تعريف **الإرهاب** أيضا علي أنه استخدام العنف الغير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة و ذلك باستخدام أساليب متنوعة : كالخطف أو الاغتيالات ،احتجاز الرهائن ، التفجير ،النهب ، التدمير ،الاغتيال ، النسف ساعيا إلي بث رسالة تحمل أهداف معينة لجهة معينة .تتعدد و تتنوع

[1] إدريس لكريني ،**مكافحة الإرهاب الدولي بين المخاطر الجماعية و المقاربات الفردية** ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد281 ،جويلية2002، ص38.

[2] عبد الرحيم صدقي ،**الإرهاب السياسي و القانون الجنائي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1986 ، ص98 .

البواعث التي تكمن وراء الحوادث الإرهابية ،و يصعب تقسيمها أو تصنيفها بشكل دقيق ، فالبواعث تكون سياسية و مؤسسية تدور حول مشكل الديمقراطية و أزمة البناء المؤسساتي للأحزاب ،و لغة الحوار السياسي ،و الاتفاق علي قواعد نص الاختلاف الإيديولوجي و المصالحة بالطرق السلمية ، و عملية التحول السياسي في المجتمع و قد تكون اجتماعية كمشكلة البطالة و الجهل و التهميش الاجتماعي و الفقر و الأمية ،أو اقتصادية أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية و قد تكون شخصية .[1]

كما تتعدد أنماط و نماذج الإرهاب و تتباين بتباين النطاق و المدي و الأطراف الفاعلين و نذكر :

– **الإرهاب الفردي** : يقوم به فرد أو عدة أفراد و يذهب البعض إلي اعتبار أن الباعث الأساسي وراء هذا النوع هو تحقيق مكاسب شخصية ،دون أن تكون له أبعاد أخري

– **إرهاب الدولة** : تسانده الدولة أو ترعاه الدولة و هو يشير إلي أفعال عنف و الترهيب التي ترتكب من قبل الدولة لقمع مواطنيها أو لقمع حركات **المقاومة** مثل **اسرائيل** في دولة **فلسطين** المحتلة .

– **الإرهاب الدولي** : هو الإرهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية أحد عناصره و مكوناته ،كالفاعل باختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي أو اختلاف جنسية الضحية مع جنسية مرتكب الفعل أو ان ميدان الإرهاب أو الواقعة يخضع لسيادة دولة أخري [2]،أو أن يكون موجه ضد تجمع دولي .

إن الإشكالية التي يطرحها الإرهاب في تعريفه تعكس التباين في المداخل المعتمدة في دراسته من جهة ، و تشابك أبعاده و أسبابه و صوره من جهة ثانية و اختلاف مواقع الدول سواء تعلق الأمر باستراتيجية مواجهته أو تميزه عن ما قد يختلط به من توظيفات خاصة بالكفاح المسلح المشروع او المقاومة .

---

[1] مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**، القاهرة: نهضة مصر لطباعة و النشر و التوزيع،2004، ص ص 41-42 .

[2] محمد زكي شمس و عمر الشافعي ،**الإرهاب الدولي و زيف أمريكا و اسرائيل في ظل قانون العقوبات و القانون الدولي العام** ،ط1 :مطبعة الداودي ،2003 ، ص186 .

و تظهر المنطقة الأورو متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب بما تشكله من ثقل اقتصادي و سياسي و موقع استراتيجي و ثروات هائلة ،[1]و اذا كان هناك اجماع بين الشركاء المتوسطين حول خطورة هذه الظاهرة ما تشكله من تهديد لأمن و استقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية ، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في ادراك و فهم الظاهرة علي المستوي المفاهيمي لم يتوصل الخبراء إلي اتفاق علي تعريف مفهوم الإرهاب ، و مشكلة هذا المفهوم أنه لا يرتكز علي معيار محدد و ثابت يميز اعمال المقاومة و الكفاح و حق تقرير المصير في نصوص القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة .

فعلي الرغم من كل ما تبذله الدول في سبيل تعريف الإرهاب و موجهته إلا أن الاختلافات السياسية و الإيديولوجيا التي تعتري مواقف الدول تقف حجرة عثرة في وجه انجاح هذا المسعي ،بعد انهيار **الاتحاد السوفياتي** برز توجه جديد يتمثل في استبدال الخطر الشيوعي بالخطر الإسلامي من أجل ضمان التماسك بين دول أوروبا ،وهذا بتوظيف **مسألة الهوية أو الحضارة** للتأكيد أن الخطر الأكبر في المستقبل هو القضية الثقافية بين الشمال و الجنوب ،الشرق و الغرب بين المسيحية و الإسلام .[2]

و هي **المقاربة الصدامية** او ما يسمي **بصدام الحضارات لصامويل هينتقتون** و وفق هذا المنظور يري الاتحاد الأوروبي أن الجهة الجنوبية للمتوسط هي الخطر أو مصدر التهديد له ، خاصة مع تنامي **ظاهرة الإرهاب** و استقر مفهوم **محاربة الإرهاب الإسلامي** بعد تفجيرات **نيويورك و واشنطن عام 2001** .

لقد ساهمت احداث **11 سبتمبر 2001** بشكل كبير في بلورة التقرير الأوروبي لتهديدات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلي اعتداءات و تفجيرات خلفت خسائر

[1] عبد الرفيق كشوط ، **مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها**، أعمال الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق ، جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ص286 .

[2] مدثر عبد الرحيم الطيب و التيجاني عبد القادر، **الإسلام في افريقيا**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص3.

مادية معتبرة ،[1] و منها تفجيرات **باريس 1995** و **مدريد 2004** و هجمات **لندن 2005** و اعتداءات **باريس 2014** و 2015 و **2016** و اعتداءات **بروكسيل 2016** .

كشف التقرير السنوي لوضع الإرهاب و توجهاته في الاتحاد الأوروبي لعام 2011 الذي أعده مكتب الشرطة الأوروبية **يوربول** أن عدد الهجمات الإرهابية بلغ 249 هجمة سنة 2009 و بالتالي يعد الإرهاب من المخاوف الأولي **للاتحاد الأوروبي** .

كما مثلت هجمات **11 سبتمبر 2011** في **الولايات المتحدة الأمريكية** نقلة نوعية هامة في تطور ظاهرة الإرهاب و بدأت أقرب إلي ما يعرف بالإرهاب الجديد الذي يعتمد علي شبكات تنظيمية واسعة بالإضافة كونه تصميما للاستخدام أسلحة الدمار الشامل ، ان القفزة النوعية التنظيمية للإرهاب الجديد تتجلي أيضا في طبيعة الأسلحة و القدرة الكبيرة و الجد متقدمة للجماعات الإرهابية و التي فاقت كل التصورات بما فيها عمل المخابرات[2]،اتخذت العمليات الإرهابية الدولية صورا عديدة و متنوعة للوصول الي تحقيق الهدف الذي تنشده من تنفيذ هذه العمليات الإرهابية ،و في الماضي القريب كانت العمليات الإرهابية تتمثل في الاغتيالات السياسية و تخريب المنشأة المدنية و الاقتصادية التي تؤثر علي القرار السياسي و ذلك من خلال نشر الذعر و الرعب في وسط الرأي العام، أما اليوم و مع التطور السريع و المذهل في تكنولوجية التسلح في العالم و سهولة حصول الجماعات الإرهابية علي أحدث ما و صل إليه العلم من أدوات التسليح بالإضافة إلي التطور الكبير الذي حدث في وسائل الإعلام و الاتصال و التنقل أصبح من اليسير علي الجماعات الإرهابية أن تخطط و تقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها منها : **خطف الشخصيات** و **احتجاز الرهائن** و **خطف الطائرات** و **السفن** و مهاجمة أو **خطف السياح الأجانب** .

---

[1] جمال الياس، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ، أعمال الملتقي الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و افاق** ،جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص156.

[2] أحمد ابراهيم محمود، **الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي لصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد147،جانفي2002، ص46.

و بعد هجمات **11 سبتمبر** أصدر مجلس الأمن الدولي **قرار رقم 1373** و قد اشتمل هذا القرار علي ادانة كاملة للهجمات الإرهابية في نيويورك باعتبارها عملا يهدد السلم و الأمن الدوليين و أكد علي حق الفرد أو الجماعة علي الدفاع علي النفس و ضرورة التصدي بجميع الوسائل لتهديدات الإرهابية .

إن التدخلات العسكرية الأخيرة في العراق "**غزو العراق 2003** " و **ليبيا** و التدخل العربي في **اليمن** "سقوط "**زنجي بار**" في يد القاعدة" بالإضافة إلي ثورات **الربيع العربي** في **سوريا** و **مصر** و **تونس** ساهم بشكل كبير بانتشار السلاح لدي الجماعات الإرهابية و من جهة أخري وفرت عمليات خطف السياح و الإفراج عنهم مقابل الفدية أموال طائلة و مع ظهور **داعش** و سيطرتها علي **النفط** في **العراق** و **سوريا** و **ليبيا** أصبح لهذا التنظيم قدرة مالية هائلة .

2- الجريمة المنظمة :

تعد **الجريمة المنظمة** بمختلف أشكالها و أبعادها أحد أكبر التهديدات الجديدة التي تمس الامن في **حوض البحر الأبيض المتوسط** ، خاصة أنها ذات طابع عابر للحدود و لها امتدادات علي كامل منطقة المتوسط و لها ارتباط وثيق بنشاط الجماعات الإرهابية .

و تعرف **الأمم المتحدة** الجريمة المنظمة في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة حيث عرفتها في **مادتها الثانية** بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة و فقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر علي منفعة مالية أو مادية أخري .[1]

و **للجريمة المنظمة مجموعة من الصفات نذكر منها :**

* الجريمة المنظمة هي جريمة خطيرة كثيرا ما تنطوي علي استخدام العنف في سبيل تحقيق غايتها .

[1] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، القاهرة: الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، 2001، ص ص 71-72 .

* ان هذه الجرائم ليست جرائم فردية بل تقوم بها جماعات إجرامية منظمة بمعني أن هذه الجماعات تتوفر علي هيكل تنظيمي و يتسم تكوينها بنوع من الاستمرارية .

* يكون الهدف من القيام بالجريمة في الأساس تحقيق منافع مالية

* تتسم الجريمة المنظمة بمرونتها الفائقة في قدرتها علي تخطي حدود الدول و العمل علي تجنيد الفاعلين في دول عديدة .[1]

تشير التقارير ان منطقة المتوسط خاصة الجهة الجنوبية منها تعتبر مركز عبور لكل أنواع المخدرات نحو أوروبا ،يضاف إليها تجارة الأسلحة و المخدرات الصلبة مثل الهروبين والكوكايين بالإضافة إلي تجارة البشر هنا يأتي الارتباط الوثيق بين الجريمة المنظمة و الهجرة الغير الشرعية و نستعرض بعض الجداول التي تبين أنواع الجرائم التي يقوم بها المهاجرين الغير الشرعيين في بعض الدول المتوسطية .

الجدول رقم 1 يبين أنواع الجرائم المرتكبة في ايطاليا من قبل المهاجرين الغبر الشرعيين سنة 2009

أنواع الجرائم المرتكبة	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
الشروع في القتل	٦٠	٠,٩ ٪
جرائم السطو	٦٠	٠,٩ ٪
جرائم السلب	٨٢	١٢,٣ ٪
الاغتصاب	٣	٠,٤٥ ٪
الاختلاسات	١٨	٢,٧١ ٪
الفساد	٢١	٣,١٦ ٪
سرقة السيارات	٢٣٣	٣٥,١ ٪
الخطف	١٢٤	١٨,٧ ٪
التعا ي والاتجار بالمخدرات	٣٨	٥,٧ ٪
جرائم القتل بالأسلحة النارية	٢٤	٣,٦١ ٪
الإجمالي	٦٦٣	

.

المصدر : إحصائيات عالمية من مصادر مختلفة

[1] ب ك، **مكافحة الجريمة المنظمة**، ص08، علي الرابط الإلكتروني: www.q8control.com

– جدول يبين أنواع الكميات المظبوطة من المخدرات في اسبانيا من قل المهاجرين الغير الشرعيين للفترة المتدة بين 2001–––2008.

المضبوطات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهيروين (كغ)	٦٣١	٢٧٥	٢٤٢	٢٧١	١٧٤	٤٥٤	٢٢٧	٤٨٤
الكوكايين(ن متري)	٣٤	١٨	٤٩	٣٣	٤٨	٤٧	٣٨	٢٥
الحشيش(ن متري)	٥١٤	٥٦٤	٧٢٧	٧٩٤	٦٧٠	٤٥١	٦٥٣	٥٦٧
حبوب الهلوسة (حبوب×١٠٠٠)	٨٦٠	١,٤٠٠	٧٧٢	٧٩٧	٥٧٣	٤٠٨	٤٩١	٤٨٨

المصدر : التقرير الاستراتيجي الدولي لمكافحة المخدرات في اسبانيا، 2009، ص6.

أصبحت **الجريمة المنظمة** تشكل تهديد أمني كبير علي منطقة الحوض المتوسط خاصة فيما يخص تجارة الأسلحة و تهريبها و تجارة المخدرات و تهريبها .

3– التلوث البيئي :

البيئة بمفهومها العام هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ،يتأثر و يؤثر فيه .هذا المجال قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة و قد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جدا لا تتعدي رقعة المحيط الذي يعيش فيه [1].

و يعرف **التلوث البيئي** بأنه ذلك التغير السلبي الذي يطرأ علي احد مكونات الوسط البيئي ، وينتج كليا أو جزئيا عن النشاط الإنساني الحيوي و الصناعي و ذلك بالمقارنة **بالوضع البيئي الطبيعي** قبل تدخل الإنسان ، الذي ينشأ عن حدوث تغيرات في الطاقة و المستوي الإشعاعي و التغيرات الحيوية و الفزيائية و الكيمياوية غير المرغوب فيها التي تحدث في الوسط الذي يحيط بنا و الذي تعيش فيه جميع المخلوقات الحية الأخرى .[2]

[1] سامي عبد الحميد عباد، **البيئة والتلوث**، المنصورة: المكتبة العصرية، المصورة، 2005، ص1.
[2] فؤاد حسن الصالح، **تلوث البيئة**، دمشق: دار جعفر لدراسات والنشر، 1997، ص11.

و يعتبر **التلوث ظاهرة بيئية** من الظواهر التي حظيت باهتمام كبير من قبل حكومات دول العالم من النصف الثاني للقرن العشرين و قد بدأت هذه الظاهرة تأخذ أبعاد بيئية و اقتصادية و اجتماعية خطيرة ،خصوصا بعد الثورة الصناعية في **أوروبا** ، والتوسع الصناعي الهائل و المدعوم بالتكنولوجيا الحديثة.

أما بالنسبة لبيئة البحر الأبيض المتوسط فيعتبر أحد الأحواض الشبه مغلقة و الأكثر تلوث في العالم ، فالصناعات تضخ بصفة مباشرة ألاف الأطنان من النفايات السامة إضافة إلي كثافة النقل البحري و التلوث السكاني و الزراعي و العواقب التي تهدد السياحة .**و البحر الأبيض المتوسط** يخسر مياهه حاليا بمعدل الثلث مقابل ثلثين يأتيان من **المضيق** و من **قناة السويس** و من **الأنهار** التي تصب فيه مثل نهر **النيل** و تزايد نسبة الجفاف بسبب انحسار المنطقة الفاصلة بين القارتين في **مضيق جبل طارق** و أغلب المياه تأتي لهذا البحر عن طريق **مضيق جبل طارق** .[1]

4 – الهجرة الغير الشرعية :

1– تعريف : تعرف **الهجرة الغير شرعية** أو السرية بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلي أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا [2].

فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا **فالشمال** ينظر إلي العلاقة مع **الجنوب** علي أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة إدماج المهاجرين و الذي يولد أزمة تعدد الثقافات أما **الجنوب** فينظر للعلاقة علي أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث علي **الطراز الغربي** ،فالتحدي الأساس في هذه القضية يأخذ طابع الهوية و التقاء الثقافات [3] و تفاقمت ظاهرة **الهجرة السرية** في منطقة **المتوسط** مع الثورات العربية .

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عد المغاربة

[1] **القمة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط** ،علي الوقع :www.zone.biomgypt.com
[2] عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.
[3] Bassma Darwich **, l'euro méditerranéen comme enjeu de société**, politique étrangère, N 11 ,1998 , p39.

المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود **250000** إلى **300000** شخص.

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار **المنطقة المغاربية** منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة **الصحراء الإفريقية** الكبرى.

تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، ففي **تونس** في سنة **1999** بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانئ **التونسية 17000** وارتفع إلى **50000** عام **2000 و 100000عام 2001** ووصل إلى أرقام كبير في السنوات الأخيرة.

وفي **الجزائر** وصل العدد إلى **100000**عام **2006** ونفس الرقم في **موريتانيا**، ووصل إلى حدود **المليون** في **ليبيا**.

2- أنواع الهجرة الغير شرعية :

هناك نوعان من الهجرة الغير شرعية هما :

* الهجرة الغير شرعية من الخارج الي الداخل .

* الهجرة الغير شرعية من الداخل الي الخارج .

و سندرس ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بشكل أوسع في الفصل الثالث كدراسة حالة لتهديدات الغير التقليدية التي تهدد أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط .

استنتاجات الفصل :

– من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا حجم و واقع التهديدات التقليدية و الغير تقليدية و التهديديات الغير تقليدية أصبحت تهدد امن منطقة حوض المتوسط بشكل رهيب ،و ما يزيد من صعوبة و تعقيد هذه التهديدات الغير تقليدية هو ارتباطها مع بعضها البعض و تداخلها في بعض الأحيان .

– تعتبر الصراعات في منطقة المتوسط من التهديدات الامنية التي تهدد امن المنطقة خاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و نزاع الصحراء الغربية لذا لابد من الإسراع في ايجاد حلول لهذه النزاعات .

– ظاهرة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة أصبحتا دولاتية بمعني أنها اخطار تقع داخل الدول نفسها ولم تعد تأتي من الخارج مما يستوجب تكييف السياسات الأمنية هع هذا المتغير كما تعتبر ظاهرة الإرهاب و الهجرة الغير الشرعية من أخطر التهديديات التي تواجه البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد ثورات الربع العربي و أزمة اللاجئين السوريين .

– تشكل ظاهرة الهجرة الغير شرعية تحديا كبيرا لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط بضفتيها الشمالية و الجنوبية باعتبارها منطقة عبور إلي شمال المتوسط خاصة بعد انهيار **ليبيا** و **سوريا** ، حيث تأثرت العلاقات بين دول حوض المتوسط خاصة **العلاقات التركية الأوروبية** .

الفصل الثالث : الهجرة الغير شرعية او الهجرة السرية

دراسة حالة

تقديم :

تعتبر الهجرة سنة حياتية رافقت كل العصور البشرية و قد أخذت نتائجها إلي ثورات إصلاحية و تغيرات جوهرية في المجتمعات المنحرفة و استحدثت مجتمعات جديدة و اعمار الأرض و إصلاحها .

ان وضع الهجرة بين دول المتوسط و أوروبا مشروط إلي حد كبير بالقرب الجغرافي و بروابطهم التاريخية و بالتبادلات الاقتصادية و بالاحتكاكات الثقافية منذ قرون ، و لطالما وجدت تحركات السكان في الضفتين ، ففي حين ان القرن التاسع عشر كان يتسم جزئيا بحركة هجرة جماعية إلي جنوب البحر الأبيض المتوسط فإن النصف الثاني من نهاية القرن العشرين قد شهد نشاط للهجرة غير مسبوق باتجاه أوروبا و منذ ذلك الحين أصبح الاتحاد الأوروبي وجهة مفضلة للهجرة العالمية عموما و هجرة دول البحر المتوسط خصوصا .

تستجيب الهجرة إلي جملة من عوامل الدفع و الجذب المختلفة الموجودة في مجال جغرافي محدد و يري العاملون في قضايا الهجرة بأن الهجرة تتم في مراحل هي الإعداد و التنفيذ و الوصول إلي البلد المقصود و البقاء أو العودة ، و انطلاقا من كون المجال المتوسطي منطقة تقاطع بين عوامل الجذب و الدفع الممارسة علي الأفراد فإنه يعرف حركية متواصلة للهجرة ناجمة عن عدم التكافؤ في مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و يمكن أن نميز في هذا المجال المترابط بين منطقتين رئيسيتين من حيث علاقات الهجرة الأولي تظم دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل منطقة جذب و الثانية تظم دول جنوب و غرب المتوسط و تمثل منطقة دفع رئيسية للهجرة .

حيث نستعرض في هذا الفصل مفهوم و تطور ودوافع الهجرة الغير شرعية كما نصل إلي انعكاساتها علي منطقة المتوسط ثم نستعرض الأليات المقترحة لمحاربتها .

المبحث الأول : مهوم الهجرة الغير شرعية و تطورها

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية للمخلوقات "الإنسان و الحيوان " ،لها دور هام في تلاقي المجموعات البشرية فهي وسيلة التعارف بين الناس و التوسعة في الرزق أو هروب من ويلات الحروب بحثا عن الأمن أو طلب العلم و المعرفة ،تعتبر ظاهرة الهجرة الغير شرعية عالمية حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة .

1– مفهوم الهجرة الغير شرعية :

الهجرة لغة :

اسم هجر يهجر هجرا [1] قال **ابن فارس** الهاء و الجيم و الراء أصلان يدل أحدهما علي قطيعة و قطع ، و الأخر علي شد شيء و ربطه ، فالأول الهجر ضد الوصل و كذلك الهجران ن و هاجر القوم من دار : تركوا الأولي لثانية كما فعل المهاجرون حين هاجروا من **مكة** إلي **المدينة** [2]و ضبط **ابن منظور** أيضا بمعني الخروج من ارض إلي أرض [3].

من الخصائص الأساسية لسكان الانتقال من مكان إلي أخر و قد جري الاعتراف عالميا بالحق في التنقل منذ اكثر من نصف قرن منذ **اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** ، فالإعلان ينص في **المادة 13** منه "**علي ان لكل فرد حق في حرية التنقل و في اختياره محل اقامته داخل خدود الدولة**" و لكل فرد حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده و في العودة إلي بلده .

[1] **تقرير الهجرة الدولية لعام 2002**، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، رقم307، ص12.
[2] أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، **مقاس اللغة**، القاهرة: دار الفكر، المجلد الرابع1979، ص134.
[3] ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف، ط3، المجلد الثالث، 1996، ص67.

اصطلاحا :

تعتبر المفوضية الأوروبية للهجرة الغير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل علي جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير قانونية عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات و يتم عادة بوثائق مزورة ، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة و هناك أشخاص يدخلون بوثائق قانونية و تأشيرات لكن يبقون في البلدان المضيفة رغم نهاية مدة الإقامة او صلاحيات التأشيرة و هذا دون الحصول علي الموافقة من طرف السلطات كما هناك فئة طالبي اللجوء السياسي الذين يبقون في البلد رغم نهاية مدة التصريح بالإقامة .

فالهجرة تعني حركة الانتقال سواء فرديا أو جماعيا من مكان إلى أخر بحثا عن واقع أفضل سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او الدينية او الأمنية أو السياسية .[1]

كما يعرف مصطلح **الحرقة** من أكثر المصطلحات المستخدمة في الضفة **الجنوبية للمتوسط** خاصة في المنطقة المغاربية و بالتحديد في الجزائر ويعني إحراق كل الوثائق لدي المهاجر حيث يصبح المهاجر السري بدون وثائق و بالتالي بدون هوية كما يستخدم مصطلح " **الهربة**" بمعني الهروب و التخفي [2]

كما تعرف **الهجرة الغير شرعية** بأنها مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية و بطريقة سرية و ملتوية باستعمال وسائل و طرق مختلفة سواء كانت برية او جوية أو بحرية نذكر منها :

* مرور عبر الطرق البرية و نقاط الغير محروسة

* الركوب السري بالبواخر الراسية بالموانئ

[1] عثمان حسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة الغير مشروعة و الجريمة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية،2008، ص15.

[2] ندوة حول الهجرة الغير شرعية ،جامعة نايف للعلوم الامنية

* امتطاء القوارب و الإبحار السري

كما تعرف الهجرة الغير شرعية بأنها " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلي أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا "[1]

و من خلال التعاريف السابقة يتضح أن **الهجرة الغير الشرعية** هي انتقال من بلد لأخر بدون وثائق سفر بغية تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمهاجرين و الحصول علي مستوي معيشي أفضل و فرص عمل داخل الدول التي هاجروا إليها .

2 – تطور الهجرة الغير شرعية :

علي امتداد التاريخ البشري ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا علي رغبة الفرد في التغلب علي الظروف الصعبة و تأمين العيش الكريم ، حيث أدي التطور الغير مسبوق لوسائل الإعلام و الاتصال و التكنولوجيا و المعلومات إلي زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلي أماكن أخري توفر الشغل في انعكاس أول **للعولمة الليبرالية** في لدان التخلف ،و عرفت ظاهرة الهجرة تغيرات مهمة في أشكالها و أساليب تحقيقها " التحايل علي القانون اللجوء السياسي ....إلخ" . بزيادة اتسام **أسواق العمالة** و المجتمعات بالطابع العالمي و اتساع الهوة بين دول الجنوب و الشمال ، هذه التغيرات بالرغم من جميع إيجابيتها ،إلا أنها يمكن أن تولد توترات في العلاقات الدولية خاصة بين الدول بها ، و ما الهجرة الغير شرعية سوي واحدة من الأشكال الجديدة حيث اصبحت ضمن اهتمامات الكثير من المراقبين الدوليين من جميع البلدان ، واستطاع العديد من الشباب العبور إلي الضفة التي توفر الشغل كانعكاس اول **للعولمة** في بلدان التخلف و إعطاء صورة لأقرانهم من بلدان **جنوب الصحراء** إلي الحذو حذوهم عبر **شواطئ المتوسط** .

[1] عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديدات الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.

تتأثر جميع بلدان العالم بالهجرة الغير شرعية حيث يتراوح عدد المهاجرين بصورة غير قانونية ما بين **10 إلي 15 بالمائة** [1]من تعداد المهاجرين في العالم و لقد أصبحت قضية الهجرة الغير شرعية قضية دولية خلال العقديين الماضيين و في مطلع هذا القرن استحوذت هذه القضية علي أهمية خاصة و خاصة في منطقة المتوسط تمثل محورا مركزيا في العلاقات بين الجانبين ، تعتبر ظاهرة الهجرة الغير شرعية في **منطقة المتوسط** ليست حديثة إنما كانت موجودة في الفترة ما بين **1960– 1970** و ذلك بالتوازي مع الهجرة القانونية بسبب غياب الرقابة و الحاجة إلي اليد العاملة من أجل اقتصاد أوروبا ، و لم تستطيع بعد ذلك سياسات غلق الحدود و تشديد الرقابة بعد عام **1974** للقضاء علي هذه الظاهرة نتيجة التفاوت في مستوي التنمية بين الشمال و الجنوب و تفاوت المستوي في الدخول "**الدخل الفردي**" حيث سنستعرض طرق المهاجرين و تطورها عبر **منطقة المتوسط** و **المغرب العربي** و مختلف الطرق التي يسلكها المهاجرون الغير شرعيون أو المهاجرون الغير قانونيون او المهاجرون **السريون** .

و **هناك ثلاث طرق رئيسية للهجرة الغير شرعية هي** :

1–خط السواحل الأطلسية عبر **موريتانيا** و **الصحراء الغربية** و **المغرب** وصولا نحو **جزر الكاريبي**

2– خط السواحل المتوسطية الغربية نحو **اسبانيا** عبر **الجزائر و المغرب**.

3 – خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو **ايطاليا** عبر **ليبيا** مرورا **بالجزائر**.

و عموما تعتبر دول شمال افريقيا معبر للهجرة غير الشرعية ومصدرا لها حيث تشير بعض الإحصائيات أن ما بين **10000 و 120000** من المهاجرين الغير شرعيين يعبرون البحر الأبيض المتوسط منهم **35 ألف** من منطقة افريقيا جنوب الصحراء **و 55 ألف** من شمال افريقيا .[2]

[1] **المنظمة الدولية للهجرة**، تقرير2008، وضع الهجرة الدولية في العالم .
[2] المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة .نيويورك، منظمة الامم المتحدة. 2007 .

الهجرة الغير شرعية عبر المتوسط :

تتم عبر قوارب الموت و الغير مجهزة و الغير مؤهلة للعبور في **البحر الأبيض المتوسط** إلي أوروبا يوميا و هو أحد شرايين الهجرة الغير الشرعية و تسمي **بالطريق الازرق** و يستخدم لنقل المهاجرين من **شمال افريقيا** إلي أوروبا عبر **اليونان** و **ايطاليا** و **اسبانيا** و **البرتغال** الأكثر حداثة في هذا المجال ،وتطالعنا الأنباء بأعداد الغرقى في **البحر المتوسط** يوميا كما تطالعنا الأخبار بالأعداد الكبيرة التي يتم القبض عليها في **السواحل الأوروبية** فور وصولهم أو علي السواحل في شمال افريقيا قبل ابحارهم .

كما تعددت مصادر و وجهات و مسارات المهاجرين الغير شرعيين حيث تشير البيانات الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية أن **جزر الكناري** أصبحت من محطات الهجرة الغير شرعية للمهاجرين من **افريقيا** عبر **سواحل المغرب** و **الصحراء الغربية** و **موريتانيا** و **السينغال** و قد وصل إلي سواحل **جزر الكناري** حوالي **30 ألف** مهاجر غير قانوني في قوارب خشبية صغيرة عام **2006** و هذا بعد الإجراءات المشددة التي اتبعتها **الحكومة الإسبانية** بعد أحداث **سبة** و **مليلة** في **اكتوبر 2005** .

كما توجد **جزيرة لمبيدوسا الإيطالية** حيث أصبحت نقطة استقبال المهاجرين الغير شرعيين القادمين من **سواحل شمال افريقيا** خاصة بعد سقوط **نظام القذافي** الذي نجح في **محاربة الهجرة الغير شرعية** ،حيث يتم نقل المهاجرين الغير شرعيين إلي سواحل **ليبيا** من **الجزائر** و **تونس** و **المغرب** و دول **الساحل** و **مصر** من طرف شبكات **تهريب البشر** ليتم الإبحار بهم إلي **جزيرة لمبيدوسا** ، وتشير التقارير أن حوالي **50** إلي **60** من المهاجرين هم الذين يصلون فقط بينما يغرق باقي المهاجرين في **البحر** و يموتون بسبب العواصف و التكدس و الجوع و الأمواج و العطش و المرض [1].

[1] عزيزة محمد بدر، **تيارات الهجرة الي أوروبا و ملامح التركيب الديمغرافي للمغتربين حالة شمال افريقيا- الدلالات و النتائج**، ورقة معدة لندوة : المغتربون العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي، من تنظيم جامعة الدول العربية، القاهرة، افريل، 2007، ص6-7-8.

أما فيما يخص **دول شمال افريقيا** فهي عبارة عن محطات للوصول إلي المهجر **الأوروبي** حيث تتدفق الهجرة الغير شرعية من المنطقة المغاربية بما يسمي الأن تهديد المهاجرين الغير شرعيين من **شمال افريقيا** ، وتعتبر من أكبر المشكلات لأنها مرتبطة **بالإتجار بالبشر** و تهريب المهاجرين .

وتوجد أربعة مناطق لتصدير الهجرة الغير شرعية و هي :

منطقة القرن الإفريقي :إثيوبيا و إريتريا والصومال والسودان

منطقة الساحل الإفريقي :النيجر ومالي وبوركينافاسو ونيجيريا والكاميرون.

منطقة الشرق الأوسط :سوريا وفلسطين ومصر والعراق واليمن.

منطقة المغرب العربي :المغرب والجزائر وتونس.

80 بالمئة من الهاجريين الغير شرعيين الذين يصلون إلي **أوروبا** يمرون عبر **ليبيا** .

نستعرض بعض الإحصائيات لقوارب الموت حسب **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لهيئة الامم المتحدة** :

- **عام 2011 : 1.500 قتيل .**

– عام 2012 : 500 قتيل .

– عام 2013 :600 قتيل

– عام 2014 :3279 قتيل

– عام 2015 : 1727 قتيل **1200**منهم في **10** أيام .

نستعرض الان خريطة تبين أهم المسالك التي يسلكها المهاجرين الغير شرعيين .

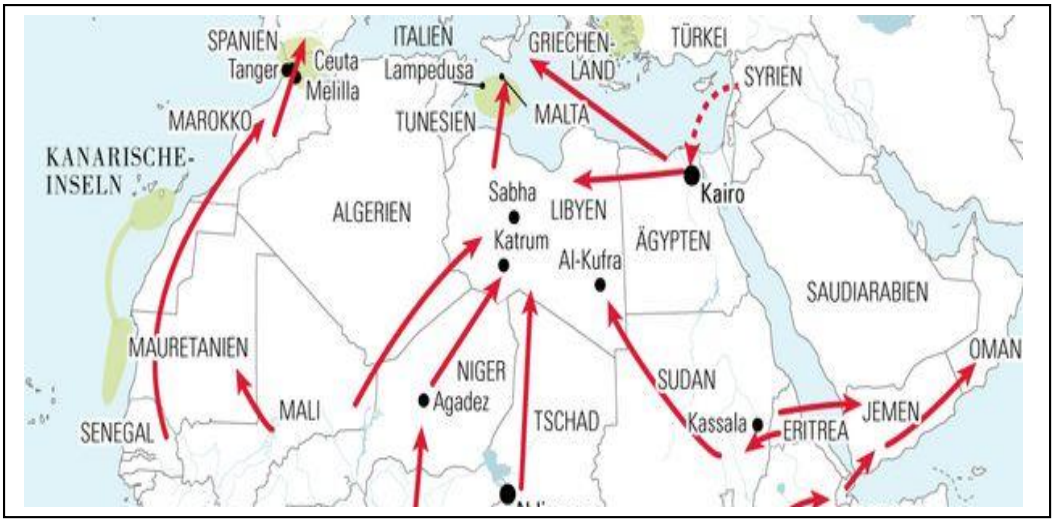

علي الموقع : www.nzz.ch .

فكان أمام المغاربة الذين يعبرون **مضيق جبل طارق** إلي **اسبانيا** ، و**تونس** إلي **ايطاليا** ، منذ عام 2000 و

المهاجرين **جنوب الصحراء** الذين تعرضوا لأعمال الشغب و القمع المتزايدة اتجاههم في **ليبيا** دفعت بأعداد متزايدة منهم إلي الهجرة إلي البلدان المغاربية الأخرى ،و هو ما قوبل بجعل معبر **البحر الأبيض المتوسط** أكثر صرامة من طرف الشرطة في **مضيق جبل طارق** ، و السواحل **التونسية** من قبل القوات **الإسبانية المغربية** و القوات **التونسية الإيطالية** أدت إلي تنويع عام في تحويل نقاط العبور من الساحل المغربي و الشرقي **للجزائر** و من ساحل **تونس** الي **ليبيا** و **الصحراء الغربية** و أخرها **موريتانيا** و غيرها من الغرب و **الدول الإفريقية** إلي **جزر الكناري** و هناك نسبة كبيرة من المهاجرين تنظر لبلدان **شمال افريقيا** أنها وجهتهم الأولي حيث يفضلون البقاء فيها إذا فشلوا في المرور إلي **أوروبا** [1] حيث تعتبر **بلدان شمال افريقيا** أكثر امان و أكثر استقرار لهم بدلا من العودة إلي بلدانهم الأصلية في إفريقيا . و سوف نستعرض مخطط لكيفية توزيع الهجرة في المتوسط

[1] بوصيلة محمد عبد الغفور، الهجرة و تأثيرها علي العلاقات الأور ومغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجسير جامعة الجزائر 3

مخطط توزيع الهجرة في المتوسط

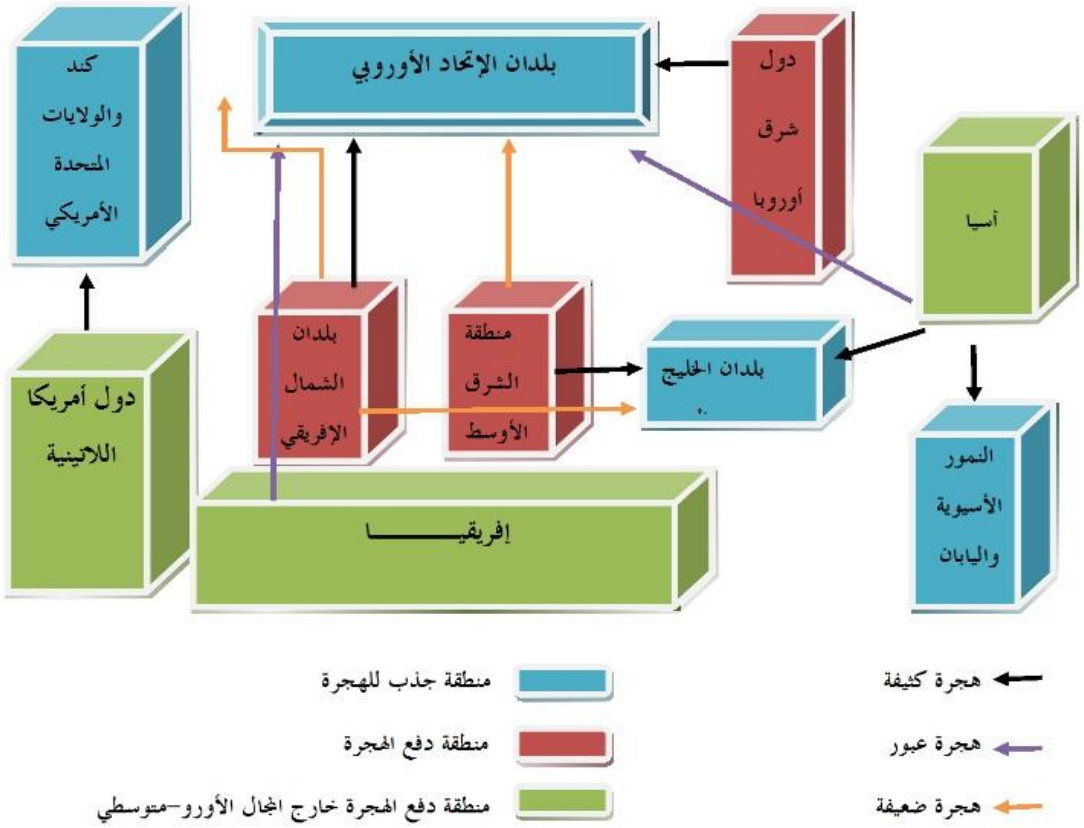

يبين هذا المخطط توزيع الهجرة في منطقة المتوسط حيث يبين ان الشمال مستقطب للهجرة بينما الجنوب هو دافع للهجرة [1]

علي الموقع : www.nzz.ch.

[1] عمار جفال، **الهجرات الشرعية العادية، اوراق مقدمة لندوة: الهجرة العربية الإفريقية للخارج: مشكلات وحلول**، جامعة الدول العربية: ادارة المغتربين، 2008،ص2.

المبحث الثاني : أسباب وتأثير الهجرة الغير شرعية علي ضفتي المتوسط

1- اسباب الهجرة الغير شرعية :

تتعدد أسباب الهجرة الغير شرعية خاصة من دول الجنوب المتخلفة إلي دول الشمال المتقدمة و تتعلق اساسا بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعاني منها الدول المصدرة للهجرة و يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل الدافعة إلي الهجرة بحيث تعاني الدول المتخلفة من ضعف التنمية الاقتصادية و انتشار البطالة و الفقر و البؤس الدافع الرئيسي إلي الهجرة السرية بحيث تدفع البطالة الشباب إلي المجازفة بالهجرة و بذلك تعتبر الهجرة الغير شرعية بمثابة رد فعل او نتاج التخلف الاقتصادي و تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلي الخارج طلبا للعمل و تزداد حدة البطالة في بلدان العالم الثالث و منها دول **جنوب المتوسط** ففي **افريقيا** مثلا ، البطالة هي من أعلي معدلات البطالة في العالم [1] أما من الناحية الاجتماعية فإن الظلم و عدم التمكين الاجتماعي للأفراد يدفع للبحث عن وضع أفضل في الخارج كما تدفع النزاعات العرقية إلي هجرة الأفراد خاصة في ظل الحروب الأهلية و النزاعات المسلحة و ارتباطها بسوء الأوضاع الاقتصادية و هو ما ينتج عنه النزوح نحو الاماكن الأكثر أمننا .

كما تؤدي الأسباب و العوامل السياسية و الأمنية دور مهم في تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية بحيث تعاني عديد الدول المتخلفة عدم الاستقرار السياسي و الأمني و ضعف المشاركة السياسية و شيوع ظاهرة الفساد و سوء التسيير و التوزيع للموارد و تعدد الحروب و النزاعات [2]فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية و الدولية و حركات الاضطهاد الممارسة ضد الجماعات و الأفراد سواء بسبب انتمائهم العرقية أو الدينية او المذهبية او السياسية يعتبر احد الأسباب الرئيسية للهجرة .

---

[1] فتيحة كركوش، **الهجرة غير شرعية**، دراسات نفسية و تربوية، الجزائر: عدد04، جوان2010، ص50.

[2] ناجي عبد النور، **الأبعاد الغير عسكري للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير قانونية في المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و افاق، جامعة قسنطينة،2008، ص119.

فالحروب الأهلية و النزاعات المسلحة و التقلبات المناخية و الظروف المعيشية الصعبة و انعدام فرص العمل و الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي و الأزمات الاقتصادية و المالية أهم الأسباب و الدوافع الرئيسية للهجرة الغير شرعية [1].

و يمكن تلخيص هذه الأسباب كما يلي :

الأسباب الاقتصادية : يبقي العامل الاقتصادي أهم العوامل و الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة الغير شرعية فالفقر و البطالة و التخلف يدفع الأفراد خاصة منهم الشباب إلي البحث عن أماكن أفضل للتمكين الاجتماعي ، كذلك فشل الحكومات و عدم قدرتها علي ايجاد حلول حقيقية و جذرية للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها شعوبها و علي رأسها الفقر و البطالة [2].

الأسباب الاجتماعية : و تتمثل أساسا في الظلم الاجتماعي و غياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات الإفريقية و غياب العدالة التوزيعية للثروة و فشل الدول في حل المشاكل الاجتماعية لشعوبها .

الأسباب السياسية و الأمنية : تتمثل أساسا في ضعف و تخلف دول الجنوب و كذلك انتشار الفوضى و عدم الاستقرار الأمني نتيجة الحروب الأهلية و النزاعات المسلحة و الأزمات الاقتصادية و التي تؤدي إلي حالة عدم الاستقرار السياسي و الامني و بالتالي تمثل أسباب رئيسية لظاهرة الهجرة الغير شرعية بحيث نجد أن الدول الإفريقية أصبحت دول طاردة لسكان بسبب ما تعانيه من أزمات متعددة علي اكثر من صعيد سياسي و اقتصادي و اجتماعي كما تعرف هذه الدول معدلات نمو ديمغرافية سريعة و كبيرة ، بينما أصبحت الدول الأوروبية دول جاذبة للهجرة نتيجة تقدمها الاقتصادي و توفر فرص العمل فيها و قلة نموها الديمغرافي ناهيك عن الشيخوخة التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية .

[1] هشام بشير، **الهجرة الغير شرعية إلي أوروبا أسبابها تداعياتها سبل مواجهتها**. مجلة السياسة الدولية، عدد179، جانفي2010،ص170.
[2] ناجي عبد النور، **نفس المرجع السابق**، ص120.

العامل الجغرافي : يضاف إلي العوامل المساهمة في الهجرة الغير شرعية من اقتصاد وسياسة عامل القرب الجغرافي و التقلبات المناخية و التصحر و زحف الرمال و قسوة المناخ في دول الساحل و الصحراء فمناخ هذه الدول مناخ قاري جاف "قاسي جدا غير مساعد للحياة".

و تزداد كثافة الهجرة الغير شرعية و حجمها كلما كان الفارق الاقتصادي و الاجتماعي كبيرا بين اقليمين متجاورين مثل دول شمال افريقيا و الدول الأوروبية [1]

فالمجتمعات الأوروبية هي مجتمعات جاذبة للهجرة الغير شرعية نتيجة الميثاق الأوروبي للهجرة و اللجوء حيث أقنعت فرنسا شركائها في الاتحاد الأوروبي بضرورة استقبال كل دولة **كوطة** من المهاجرين وفق شروط صارمة أي الوصول إلي الهجرة الانتقائية مما يستنزف الموارد البشرية لدول الجنوب .

بالإضافة غلي كل ما تم تفصيله هناك اسباب تتعلق بإفرازات ظاهرة العولمة و النمو السريع لسوق العمل في اوروبا و مجال الصحة و التكوين و تطور وسائل الإعلام الصورة "أصدق دليل".

[1] أمل حمدي دكاك، **الأثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للهجرة الدولية علي المجتمعات العربية و الإفريقية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الاول و الثاني، 2008، ص ص6-5 .

المبحث الثالث : تأثير الهجرة الغير شرعية علي دول ضفتي المتوسط .

للهجرة الغير شرعية اثار علي الدول العبور المتمثلة في الدول المغاربية أي دول الضفة الجنوبية ،كما تؤثر الهجرة الغير شرعية علي الدول المستقبلة المتمثلة أساسا في دول الضفة الشمالية للمتوسط حيث نستعرض هذا التأثير في المستوي الاقتصادي و الاجتماعي .

1- علي البلدان المغاربية :

أصبحت موجات السريعة القادمة من جنوب الصحراء مرورا بدول المغرب العربي في اتجاه أوروبا عنوانا لحركة الهجرة الغير شرعية في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية حتي انه في **العام 2000** خصصت الحكومة الإسبانية أكثر من **165 مليون** دولار لتحصين مضيق جبل طارق أمام سيول الهجرة الغير قانونية باستعمال أكثر التكنولوجيات تقدما في مجال الاستشعار و الرصد للمهاجرين التسللين لأراضيها ،حيث تعمل الهجرة الغير شرعية علي زعزعة الاستقرار داخل هذه البلدان خاصة و أنها ينتج عنها مظاهر الفساد المالي و الأخلاقي و الصحي و انتشار الأمراض كما تهدد الهجرة الغير شرعية أمن البلدان المغاربية نتيجة ارتباط المهاجريين الغير شرعيين بشبكات الإتجار بالشر و بالجريمة المنظمة كالتزوير و استعمال المزور و تزوير العملة و المتاجرة بالمخدرات كما ينشط بعض المهاجرون في تهريب الأثار و التحف الفنية و التاريخية و المساس بالتراث الثقافي و التهريب و تبيض الأموال و التجارة بالمخدرات و الاسلحة و الانخراط في الجماعات الإرهابية خاصة المسلمين [1].و يشمل تهديد الهجرة الغير شرعية بين طياته مختلف المخاطر ،أي أنها تعد كمنبع لتهديدات فهي تجمع بين المهاجر ، المتشرد، والجريمة المنظمة و الإرهاب و بهذا تكون الهجرة جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الابعاد في مصدر واحد ، ولذلك أطلق علي ما ينتج عنها مصطلح **A catchword** و هو بمعنى العدو الداخل ، و تعاني الدول المغاربية و تشتكي من التواجد الكبير للمهاجرين علي أقاليمها و ان هذا راجع لقربها

[1] ناجي عبد النور، نفس المرجع السابق، ص120.

الجغرافي من أوروبا ، بحيث أنها تشكل طريق عبور مميز، و مقر استقرار للمهاجرين الأفارقة مع تفاوت التفضيل ، لتصبح هي الضحية .

لقد أصبحت الهجرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني في الدول المغاربية لما يرفقها او ينجم عنها من جرائم عابرة للحدود ، ففي **سنة 2001** (حسب احصائيات قسم السكان **لمنظمة الامم المتحدة** ل**2002**)**44**[1] **بالمئة** من الدول المتطورة قد **بلورة سياسات مشددة حول الهجرة** ، و قد اتبعتها الدول النامية بنسبة 39 بالمئة ،هذه السياسات قد ساهمت في تفشي ظاهرة المتاجرة بالأشخاص و الأسلحة و المخدرات ...، بحيث تم تقدير ما يفوق عن نصف ثلاثين مليون مهاجر غير شرعي في العالم ، هم مضطرين لتنقل بمساعدة المتاجرين غير الشرعيين .لقد استقطبت جرائم المهاجريين الأجانب اهتمام الخبراء لا فقط علي المستوى الوطني بل حتي علي المستوي الدولي ، لتصدر منظمة **OIPC – Interpol**[2] في نشرتها التي تصدرها كل سنتين الإحصائيات المتعلقة بالجرائم العالمية ، مستندة في ذلك علي المعطيات الوطنية التي تفيدها بها شرطات الدول الأعضاء ، و فيها تتبين نسبة الأجانب مقارنة بالمواطنين من بين مرتكبي الجرائم ، لتتراوح نسبتهم من **34 بالمئة** إلي **94.11 بالمئة** بين الدول **سنة 1984** ، و يرجع هذا الفرق بالدرجة الأولي إلي نسبة الاجانب المقيمين في كل دولة ، و ما يمكن الإشارة إليه ،انه في أغلبية الدول المعنية ، تكون نسبة المتاجرة بالمخدرات و العملات المزورة اكبر من بقية النسب الأخرى[3] في سياق هذا المنطق ، تشكل منطقة غرب المتوسط مسرحا للعديد من الممارسات و الأعمال غير المشروعة ، و التي تشكل اليوم تهديدات امنية علي دول ضفتي غرب المتوسط بدرجات متفاوتة ،فأغلبية الأعمال الإجرامية العابرة للحدود و المتعلقة أساسا بالهجرة السرية من : المتاجرة بالمخدرات ،بالبشر، وبالأسلحة تتخذ طريقها من الجنوب إلي الشمال عبر

[1] La sécurité humaine maintenant, **rapport de la commission sur la sécurité humaine** . presse de la fondation national des sciences politiques, France, 2003. P 89.
[2] André Bossard, **la criminalité internationale.1 ère édition, presse universitaire de France**,1988,pp(75).
[3] Ibid, p 76.

الطرق البحرية المؤدية إلي : اسبانيا ،فرنسا ،و ايطاليا ، انطلاقا من دول جنوب صحراء افريقيا مرورا ب : **ليبيا ، تونس ،الجزائر** ،و **المغرب** .[1]

خريطة طرق المتاجرة بأنواع المخدرات بإفريقيا توجها إلي الدول الغنية .

من خلال الخريطة تتضح أهمية المتاجرة بالمخدرات و ذلك من خلال الطرق الكثيفة التي يرسمها المتاجرون غير الشرعيون بهدف التسويق بالدول الغنية و خاصة منها الأوروبية كونها تمثل أهم و أقرب الأسواق إلي إفريقيا كما يتضح أن الطرق المتبعة في تجارة المخدرات هي ذاتها الطرق التي يعبرها المهاجرون السريون خفية من أعوان الأمن و حراس الحدود ، و هو ما يفسر التقارب ما بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالمخدرات الي حد ما .

فتحركت المهاجرين هذه تمس بأمن الدول ، المجتمعات و خاصة الأفراد بكل من دول العبور و الاستقبال و تضطرهم الي غلق حدودهم ، و منع المهاجرين الغير شرعيين من التوغل الي الداخل ،أين يعم الأمن و الحماية و حسب السيدة [2] **Tana de Zulueta** فإن وجود المهاجرين السريين في وضعية غير قانونية يضطرهم لتقبل أي عمل مهما كانت سمعته و ذلك في سبيل الاستمرار في العيش ، فبعد التحريات التي قامت بها و التي دامت حوالي أربع سنوات ،توصلت إلي ان المتاجرة بالأشخاص تعد ثاني تجارة عالمية بعد المخدرات و المؤثرات العقلية [3].

ان عدم التوازن السوسيو– اقتصادي للعالم و خصوصا ما بين دول جنوب صحراء افريقيا و الدول المغارية و بأكثر حدة الدو الأوروبية ، يجعل إفريقيا مهمشة و في وضعية مزرية ، و تظهر المفارقة الهامة عند مقارنة مساحتها بمنتوجها الداخلي الخام **PNB** ، ففي هذه الحالة تظهر القارة الإفريقية في شكل هيكل عظمي ،

[1] Basil Germond, **les forces navales européennes face aux nouvelles menaces en mer**, revue :Relations International , N 125, hiver 2006, pp (51-52).

[2] **عضو في المجلس البرلماني ضد المافيا الإيطالية .**

[3] Chems Eddine Chitor, **la nouvelle immigration entre errance et body shopping. Enag-éditions**, Alger, 2004, p 48.

و الأرقام هي بكماء ، بحيث **ان 40 بالمئة** من الأفارقة يعيشون تحت عتبة الفقر ،و عليه فهم اكثر من **350 مليون** في وضعية البحث عن وسائل العيش ، و للخروج من مأساتهم ، فإن الهجرة غير الشرعية بالنسبة لهم تكون الحل لبعض مشاكلهم ، و يبقى ممارسة الجريمة المنظمة ضرورة ترفق أغلبية هؤلاء المهاجرين السريين .

فلا تزال منطقة الساحل الإفريقي تعاني من مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة **2005 ،2008 ،2010** ، **2012** ،و العديد من البيوت لا تزال العائلات فيها تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة ، و قد تم تقدير نحو **20 مليو**ن شخص أي بمعدل 1 من بين **8** أشخاص بمنطقة الساحل يعاني كمن اللاأمن الغذائي في سنة 2014 ن وقد هذا الوضع تسعة دول واقعة في **افريقيا الغربية : السينغال ، غانبيا ، موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر ، تشاد ، شمال الكاميرون** ، و **شمال نيجريا** و قد ازداد الوضع تدهورا منم الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة لتراجع الاقتصادي العالمي ، و هو ما كان له تأثير علي النزاعات في **شمال مالي** و **شمال نيجيريا** إضافة إلي دول أخرى مثل **اقليم دارفور** و **وسط إفريقيا** ، كما تمثل الزراعة أهم وسيلة إنعاش بالنسبة لغالبية الدول الساحلية ن ليصل وضع الفقر فيها إلي كون أن أغلبية العائلات الريفية الاكثر فقرا لا يمكنها تغطية اكثر من **20 بالمئة** من حاجياتها الغذائية ، و إلي جانب الفقر المدقع تتفشى اللامساواة و عدم توفير الخدمات القاعدية الكافية كالتربية و التعليم ، المرافق الصحية و التدهور البيئي .[1]

منذ سنوات الثمانينات ، أي منذ أن أصبح تصدير الموارد الفلاحية غير مربحا ، خاصة مع تحرير التجارة ، تحول الاهتمام إلي تجارة الحشيش التي تكسب اكثر من القهوة كاكاو او القطن إذ حسب التقرير لسنة **2005** للعضو الدولي لمراقبة النشطات : **OICS**[2] يشكل الحشيش من أهم المخدرات في افريقيا ،

[1] Sahel :**crise alimentaire et nutritionnelle**,p02.http://ec.europa.eu/files/aid/countries /factsheets/sahel.fr.pdf.
[2] OICS :**Organe Internationale de Contrôle des Stupéfiants**.

مستهلك من قبل **34 مليون** شخص ، بنسبة **28 بالمئة** من الإجمالي العالمي للمخدرات أي حوالي **12000طن** .[1]

و دائما في ميدان الجريمة نجد التزوير الذي يغلب في دول الضفة الجنوبية للمتوسط . فعشرات الألاف من الشبان المغربين و التونسيين يحترفون التقليد ، كما ان قرصنة الآلات الإلكترونية في تنامي ، بحيث نجد بحي **درب غالف الدار البيضاء** اكبر واجهة **للإعلام الألي** بإفريقيا .

هذا التقليد الذي يأخذ طابع إجراميا ، ففي نيجريا تقريبا كل الأشياء موضع التقليد : قطع غيارات و حتي الطائرات ، الأدوية و الشاهدات الدراسية [2]

كما ان الفقر المدقع الذي تعرفه دول افريقيا يدفع لتساؤل عن كيفية العيش ، فالعديد من النساء الفتيات ، وحتي الأولاد في سن المراهقة ، يجدون أنفسهم معرضين لكل أشكال الاستغلال و هي حقيقة درامية تتقاسمها كل **دول إفريقيا** ، [3] حتي ان الوضعية المزرية تدفع بعض العائلات الي بيع أولادهم ، فالفرد الإفريقي يبقى دائما أسير الاوضاع التي حوله ، و الهجرة تبقي الحل الوحيد و المنفذ الوحيد لحل مشاكله ، غير ان نقص الفرص المتاحة امامه تدفعه غلي الاشتغال في الإتجار غير المشروع بالمخدرات و الاشخاص و حتي الأسلحة ، هذه التجارات الغير شرعية التي تعرف بأرباحها الطائلة [4].

ان الانحراف و الجريمة ، اللتان تتلبسهما فئة المهاجرين راجع أساسا لوعيها بالفجوة القائمة ما بين الأهداف المسطرة و الفرص المتاحة لها ، من جهة ، ولكن غذا كان الاغتراب و نقص الفرص التي يلجأ من أجلها الفرد

[1] Christian bouquet, op cit, p 136.
[2] Ibid,p 139
[3] Ibid,p 142
[4] محمد عبد السميع عثمان، **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية**، (مصر: المكتبة المصرية للطبع و النشر والتوزيع، 2003)، ص 111-112-113.

الإفريقي لمهاجرة دولته تدفعه إلي التلبس بأعمال العنف و الشغب و نشر الفساد و الأعمال الإرهابية فكل من الهجرة و الجريمة المنظمة يخدم الأخر .

فالتنقل السري و المحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي و الجزائر و موريتانيا و النيجر غنما يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الدول المغاربية إزاء ظاهرتي الإرهاب و الهجرة الغير شرعية القادمتين من دول الساحل الإفريقي .

و ان كان هذا يبين شيئا فهو يبين مدي امكانية تنقل هؤلاء المجرمين و قطعهم لحدود الدول من دون أي تخوف أو ارتباك و هم مسلحين بأحدث الأسلحة .

2 – علي البلدان الأوروبية :

تعد مشكلة الهجرة الغير شرعية إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي خصوصا دول شمال غرب المتوسط و هذا من ارتباط المهاجرين الغير شرعيين بمختلف أشكال الجريمة المنظمة و الإرهاب بالإضافة إلي الإرهاب ،بالإضافة ان الهجرة الغير شرعية تمس بالهوية الأوروبية و تمتص مناصب العمل الموجودة بسبب تكلفتها المنخفضة خاصة فيما يخص مشاريع البناء .

المبحث الرابع: أليات مكافحة الهجرة الغير شرعية

نستعرض اليات مكافحة الهجرة الغير شرعية في الدول العبور وهي اساسا الدول المغاربية و الدول المستقبلة للهجرة الغير شرعية و هي الدول الأوروبية .

1 علي مستوي الدول المغاربية :

إن أكثر الأطراف الداعية إلي مقاربة دائمة لحل ظاهرة الهجرة الغير شرعية هي البلدان المغاربية لعلمها بأن الظاهرة أصبحت هيكلية و دائمة و ان عليها ان تتعامل معها من منظور استراتيجي ، فظاهرة الهجرة الغير قانونية لم تعد مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا .

مازالت الأليات المستخدمة غير قادرة علي تدبيره بشكل يحد من أثاره و انعكاساته سواء علي دول المنبع أو الدول المستقبلة ، و يضاف إلي العوامل المساهمة في الهجرة الغير شرعية من اقتصادية و سياسية ، عامل القرب الجغرافي من **أوروبا** ذلك ان **المغرب** يشكل **بوابة رئيسية** و صلة وصل بين افريقيا و أوروبا هذا الموقع الجغرافي المتميز علي بعد **16 كلم** ساهم في تسهيل عملية انتقال الافارقة علي العموم و المغاربة علي الخصوص غلي الضفة الشمالية للمتوسط ، ان بلدان المغرب العربي و بقية بلدان العالم الثالث تعاني من ظاهرة الهجرة الغير شرعية و ذلك بحكم موقعها الاستراتيجي علي المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط الذي شكل علي الدوام واجهة مفتوحة علي **أوروبا** و فضاء لتموقع الحضاري و التواصل البشري عن طريق الهجرة القانونية .

ان العقدين الأخريين عرفا منعطفا خاصا في تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال ما اصطلح علي تسميته **بقوارب الموت** و تبعا لذلك بدا واضحا ان المغرب العربي متضرر هو الأخر من الهجرة الغير قانونية حيث اخذ يتحول تدريجيا إلي معبر لها ، وبلد إقامة لبعض القادمين من بلدان افريقية ، الراغبين في الهجرة نحو أوروبا ،اذ يسير الألاف الأفارقة **مئات الكيلومترات** مشيا علي الأقدام للوصول الي **المغرب العربي ، البوابة**

التي توصلهم إلي **اسبانيا** و **ايطاليا** و **اليونان** ، يعيشون في انتظار فرصة العبور الي الساحل الأوروبي للحصول علي فرصة عمل تحسن وضعهم الاقتصادي و الاجتماعي و بعضهم هرب من جور الظروف السياسية التي تمر بها بلدانهم ، هذه الأوضاع المتدهورة علي حد كبير في **افريقيا** ، سبب رئيسي في **هجرة ألاف الأشخاص** من أعماق افريقيا مجموعات و أفراد يجازفون بحياتهم و يموت بعضهم في الطريق من الجوع و المرض من أجل الالتحاق **ببلدان العبور المغرب** ، **تونس** ، **ليبيا** ، **الجزائر** .

و اذا كان المغرب العربي يمر بظروف صعبة جعلت مواطنيه يلجؤون للهجرة فإنه ما افتك يدعو الي ادماج المهاجريين في دول الاتحاد الأوروبي ، وفي نفس الوقت يبذل جهود متواصلة علي العديد من المستويات من أجل محاربة الهجرة الغير قانونية ، في معركة مفتوحة ضد تجارة البشر التي تجد مادتها متوفرة في افريقيا ، و المتتبع لوسائل الإعلام يجد أصداء لهذه المواجهة فلا يكاد يوما يمر تقريبا دون توقيف العديد من المهاجريين المرشحين للهجرة الغير شرعية ،معظمهم من البلدان الإفريقية ، وبفعل التدابير و الإجراءات المطبقة أمكن تفكيك شبكات الداعمة للهجرة حيث تم تفكيك في عام **2003** ، **1200** شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص خلال **2003** و نفس السنة تم **بمدينة طنجة** و حدها علي سبيل المثال توقيف **10598** شخص متورط في الهجرة الغير قانونية كما تم أيضا تفكيك **39 شبكة** لتنظيم الهجرة الغي قانونية تظم **127** شخصا و قد كان لتدابير و الإجراءات القانونية المطبقة لمكافحة الهجرة الغير قانونية دور ايجابي في ردع بعض شبكات مافيا الهجرة الغير قانونية و هو ما يفسر الجمود و التراجع النسبي الذي شهدته حركة الهجرة الغير قانونية للمواطنين منذ **عام 2002** ، و هكذا تم خلال الفترة الممتدة **بين الفاتح يناير و 31 أكتوبر 2003** تسجيل انخفاض لأول مرة منذ سنوات في عدد المواطنين المرشحين للهجرة الغير شرعية بنسبة **17.53 بالمئة** و موازة مع ذلك سجل ارتفاع بنسبة **33.75 بالمئة** في عدد شبكات الهجرة التي تم تفكيكها في **2004** ، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري علي قانون العقوبات علي أن كل من المهاجريين الغير قانونيين حيث يعاقب الخروج غير

المشروع من الأراضي الوطنية بالسجن لمدة **6 أشهر** كما ان القانون الجديد يعاقب منظمي شبكات الهجرة الغير قانونية بالسجن حتي **10 أعوام** كما يمكن تشديد العقوبة في مجال القيام بهذا العمل في اطار مجموعة منظمة ، و قبل **الثورة** صدرت في **ليبيا** عدة تعديلات في **القانون رقم 02 لسنة 1987** بشان دخول الأجانب في محاولة لتنظيم دخولهم الي **ليبيا** و تنظيم عملهم بعد الاختلالات التي عرفها حقل الهجرة في البلاد بفعل تدفقات الهجرة من **افريقيا جنوب الصحراء** و تمنع التعديلات الأخيرة دخول الأجنبي إلا للعمل و بناءا علي تأشيرة العمل التي تمنحه فرصة **3 أشهر** فقط للبحث عن عمل ،و في الوقت نفسه فقد صادقت جل **دول المغرب العربي** علي **الاتفاقية الدولية** لحماية العمال المهاجرين و أعضاء أسرهم كان المغرب ثاني دولة تصادق علي الاتفاقية في **21 يونيو 1993** كما صادقت **الجزائر** علي الاتفاقية في **2005** و الامر نفسه لليبيا التي اعتبرت الدولة الوحيدة من دول صدرت بالجريدة الرسمية الاستقبال التي تصادق علي الاتفاقية غير ان هذا العمل يظل رهينا بوقف الاتحاد الأوروبي الشبكات الأخطبوطية المتواجدة في الضفة الشمالية للمتوسط و التي تخطط لعملياتها بعيدا عن الأعين لتهريب المزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة الغير شرعية ،و حسب بيانات وزارة الخارجية المغربية أنه خلال سنة و نصف السنة من **1 يناير2000 إلي 31 يونيو2001** طردت أجهزة الأمن **المغربية** من البلاد حوالي **15ألف** من الرعايا الأفارقة و الأسيويين لدي محاولتهم الهجرة بشكل غير قانوني كما أفادت الإحصائيات الرسمية لنفس السنة بمقتل أكثر من **130 مهاجرا** غير قانوني معظمهم مات غرقا[1]

[1] محمد دلرباني، **هجرة قوارب الموت عبر المتوسط الجنوب و الشمال**، مرجع سابق، ص15 .

2– سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة الغير قانونية :

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بصورة غير قانونية ،و النتائج المترتبة علي ذلك من حيث الخسائر المعنوية و المادية المتمثلة في خسارة الأموال و التعرض للاعتقال و الترحيل و الوت غرقا ، جرت محاولات للحد من هذه الهجرة عير أن هذه الدول لم تعمل شيئا سوي تشديد الإجراءات الأمنية علي الحدود و المعابر الحدودية و تزويد خفر السواحل بالمعدات و الأجهزة الحديثة و الزوارق السريعة و عقد الندوات التدريبية لصالح أفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة و وضع أنظمة متطورة لتبادل المعلومات الخاصة لكل ما يتعلق بالهجرة .

يضاف الي ذلك ان دول الشمال الإفريقي سنت العديد من القوانين التي تجرم الهجرة الغير قانونية و تشديد العقوبات علي المهاجريين الغير قانونيين و علي عصابات التهريب .

3 – التعاون بين الدول الأوروبية :

التصدي للهجرة الغير شرعية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة و تحليل معمق لأسبابها و للإمكانيات البشرية المخصصة لموجهتها لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول و تسبب مشاكل جمة لأوروبا بعد توسع الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية سابقا حيث تبدي تعاونا مع البلدان المغاربية باعتبارها حاجزا لتدفق المهاجرين ، وتعتبر اتفاقية **شنغن** الدول المغاربية كحارسة لحدود أوروبا .

و كذلك التحاور حول إعادة المهاجرين الي بلدانهم و عليه كان لابد من التفكير المشترك شمال جنوب لإيجاد استراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة دولية عالجت موضوع الهجرة السرية ، ففي لقاء **23نوفمبر2004 للمجموعة 5+5** بوهران "**الجزائر ، المغرب ،تونس ، ليبيا ،موريتانيا "+" فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، مالطا ، ايطاليا "و الذي** ركز علي ضرورة مكافحة الهجرة الغير شرعية و حمل العواصم

المغاربية علي اظهار المزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من افريقيا ،و في اجتماع وزراء الدفاع **لمجموعة 5+5 بباريس في 21ديسمبر2004** تم الاتفاق علي مخطط عمل لمواجهة الهجرة السرية ، وكذلك في المنتدي البرلماني الثاني الأورو متوسطي الذي انعقد بتاريخ **21 ماي 2005** الذي تعرض الي نفس الإشكالية و أبدت الدول المشاركة استعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعددة الأطراف بهدف ترقية الأمن المشترك .

و للحد من الظاهرة أنشئ الاتحاد الأوروبي و كالة لمراقبة الحدود الخارجية و مقرها **بروكسيل ببلجيكا** و لها فروع في الدول التالية حيث لكل فرع مهام خاصة به :

1– **فرع المانيا** : يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور .

2– **فرع ايطاليا** : مختص بالهجرة التي تصل عبر الجنوب .

3– **فرع اليونان** : يختص بالحدود البحرية الشرقية .

4– فرع اسبانيا : يختص بالحدود البحرية الغربية .

كما ان هذه **الوكالة** تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين و التعاون مع دول المصدر و دول العبور .

استنتاجات الفصل :

الهجرة ظاهرة عادية ، أما الهجرة الغير شرعية فهي ظاهرة غير عادية حيث نشأت نتيجة التفاوت في المستوي الاقتصادي بين دول الجنوب و دول الشمال و غياب التنمية .

للهجرة الغير شرعية دوافع و اسباب يمكن حصرها في اسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية و تنموية و هي انواع من الداخل الي الخارج و من الخارج ال الداخل .

للهجرة الغير شرعية اثار سلبية و ايجابية علي كلا من الدول المستقبلة والدول العبور و الدول المصدرة ، وأكبر الدول المتضررة هي الدول المتوسطية خاصة دول العبور التي تمثل الدول المغاربية ،و دول الاستقبال التي تمثل دول الاتحاد الأوروبي وهي دول ضفتي المتوسط الجنوبية و الشمالية ، بالإضافة الي ترابط الظاهرة بالجريمة المنظمة و الإرهاب و تجارة المخدرات .

اتبعت الدول المتوسطية بضفتيها أليات لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية منها ما هو امني و منها ما هو متعلق بالتعاون و التنسيق و الحوار مثل مسار برشلونة و الحوار المتوسطي 5+5 كما سعت الدول الأوروبية لجعل الدول المغاربية كشرطي لحماية حدودها.

خاتمة

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مجموعة من الفواعل الجديدة و الفاعلة علي المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنية علي التكيف مع سرعة و وتيرة هذه التحولات مما أوجد ضرورة قصوي لإيجاد مفاهيم حديثة، و اعادة صياغة منظورات جديدة استجابتا للبيئة الدولية الجديدة، هكذا تولي مجموعة من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن و اخراجه من المفهوم الضيق الذي حصرته الواقعية في البعد العسكري، الي مفهوم أوسع يشمل أبعاد جديدة و قد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن لدراسات الأمنية و علي رأسها باري بوزان الذي اقترح قراءة جديدة للأمن علي اساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، صحية، تعليمية.و ساهمت هذه المراجعة في حقل الدراسات الأمنية علي المستوي النظري الي بروز عدة مقاربات و مفاهيم كالأمن الشامل و الامن المتبادل و الأمن التعاوني .

هذا التغيير و التحول الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ارتبط اساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات و المخاطر التي تهدد امن الدول، و التي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود و القارات: كالجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية، الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات و أثبت هذه التهديدات محدودية قدرات الدول و صعوبة حماية حدودها و أمن مواطنيها بمفردها، و من هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة و ترتيبات أمنية تعاونية اقليمية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات و المعضلات الأمنية الجديدة .

تعتبر منطقة حوض المتوسط اكثر المناطق تأثرا بهذه التحولات و التغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تجلت اشكالية الامن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، ولقد حظيت هذه المنطقة بمكانة متميزة علي مر التاريخ ، واعتبرت الركن الأكثر استئثارا بالنزاعات و الحروب الدولية في خريطة العالم القديم والمعاصر، فظلت مسألة الامن فيها احد أهم القضايا الأكثر حساسية في العلاقات

الدولية حيث اثارت و مازالت تثير اهتمام القوي الكبرى في العالم و التي حاولت دائما ضمان حضورها و تواجدها في حوض البحر الأبيض المتوسط .

ان الهجرة الغير شرعية يمكن القضاء عليه بإنشاء فضاء متوسطي متعدد الثقافات و كما كان قديما و بتفعيل سياسة الحوار الأوروبية و تطويرها للمساهمة في تحقيق التنمية في جميع بلدان المتوسط، كما يجب مساعدة الدول المغاربية في مجال محاربة هذه الظاهرة و تقديم يد المساعدة لها و عدم النظر اليها كشرطي يحرس أوروبا كما يستوجب تفعيل الحور المتوسطي و الحوار5+5 و توسيع الشراكة الأور ومغاربية الي الشراكة الإفريقية باعتبار دول الجنوب و الساحل الإفريقي من الدول المصدرة للمهاجريين السريين و تشجيع التنمية هناك بدل من نهب ثروات هذه الدول .

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالغة العربية :

أولا الكتب :

1- حسن بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

2- لخميسي شيبي ،**الأمن الدولي و العلاقات بين الناتو و الدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (91–2008)**،ط1 ،الجيزة :المكتبة المصرية لنشر و التوزيع ،2010 .

3- مارتن غريفتن اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث،دبي:2008.

4- عبد النور بن عنتر،**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،الجزائر: المكتبة العصرية،2005.

5- جيمس دورتي و روبرت بلتسغراف،**النظريات في العلاقات الدولية** ،ترجمة وليد عبد الحي،بيروت:المؤسسة الجامعية لنشر 1985.

6- عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي الجزائري، أوروبا و الحلف الأطلسي** ،الجزائر:المكتبة العصرية،2005.

7- جون يليس و ستيف سميث ،**عولمة لسياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات المتحدة العربية :دبي ،مركز الخليج للأبحاث ،2004 .

8- ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ،لبنان : دار الكتاب العربي،1985.

9- ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية الدولية** ،ص1،لبنان :دار المنظمة العربية 2008.

10- زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** ،لبيا دارالرواء،2008 .

11- محمد سليم ،**العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية** ،الرياض :مطابع جامعة سعود ،1991.

12- محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية** ، بيرت : دار النهضة لطباعة و النشر،1989.

13- محمد مصطفي كمال و فؤاد نمرا،**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**،ط1 ،لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية،2001.

14- محمد لمين البراي، **الامن العربي المقومات و المعوقات** ، ط1 ،الرياض : أكاديمية نايف العربية العلوم الامنية 2000 .

15- إدريس لكريني ،**مكافحة الإرهاب الدولي بين المخاطر الجماعية و المقاربات الفردية** ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد281 ،جويلية.2002

16- عبد الرحيم صدقي ،**الإرهاب السياسي و القانون الجنائي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1986.

17- مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**، القاهرة: نهضة مصر لطباعة و النشر و التوزيع،2004.

18- محمد زكي شمس و عمر الشافعي ،**الإرهاب الدولي و زيف أمريكا و اسرائيل في ظل قانون قانون العقوبات و القانون الدولي العام** ،ط1 :مطبعة الداودي ،2003 .

19- مدثر عبد الرحيم الطيب و التيجاني عبد القادر، **الإسلام في افريقيا**، ط1، دمشق: دار الفكر 2001.

20- جمال الياس، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ، أعمال الملتقي الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و افاق** ،جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

21- شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، القاهرة: الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، 2001.

22- سامي عبد الحميد عباد، **البيئة والتلوث**، المنصورة: المكتبة العصرية، المصورة، 2005.

23-فؤاد حسن الصالح، **تلوث البيئة**، دمشق: دار جعفر لدراسات والنشر، 1997.

24- عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.

25- أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، **مقاس اللغة**، القاهرة: دار الفكر، المجلد الرابع1979.

26- ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف، ط3، المجلد الثالث، .1996

27- عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديدات الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص14

28- عثمان حسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة الغير مشروعة و الجريمة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية،2008.

29 -عمار جفال، **الهجرات الشرعية العادية، اوراق مقدمة لندوة: الهجرة العربية الإفريقية للخارج: مشكلات وحلول**، جامعة الدول العربية: ادارة المغتربين، 0082.

30- فتيحة كركوش، **الهجرة غير شرعية**، دراسات نفسية و تربوية، الجزائر: عدد04، جوان.2010

31- محمد عبد السميع عثمان، **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية**، مصر: المكتبة المصرية للطبع و النشر والتوزيع، 2003.

2 –المقالات :

1–محمد شلبي ،الامن في ظل التحولات الدولية الراهنة ي الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة،الجزائر:جامعة الجزائر،منشورات العلوم السياسية و الإعلام،2004.

2-أحمد ابراهيم محمود، **الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي لصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية،** القاهرة، العدد147،جانفي2002.

3-هشام بشير، **الهجرة الغير شرعية إلي أوروبا أسبابها تداعياتها سبل مواجهتها.** مجلة السياسة الدولية، عدد179، جانفي2010.

4-أمل حمدي دكاك، **الأثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للهجرة الدولية علي المجتمعات العربية و الإفريقية،** مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الاول و الثاني، 2008.

3– الملتقيات :

1- رياض حمدوش ،تطور مفهوم الأمن و الدراسات الامنية في منظور العلاقات الدولية،أعمال الملتقي الدولي "الجزائر و الأمن في المتوسط"،جامعة قسنطينة 2008 .

2- عبد الرفيق كشوط ، **مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها،** أعمال الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق ، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

3- عزيزة محمد بدر، **تيارات الهجرة الي أوروبا و ملامح التركيب الديمغرافي للمغتربين حالة شمال افريقيا– الدلالات و النتائج،** ورقة معدة لندوة : المغتربون العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي، من تنظيم جامعة الدول العربية، القاهرة، افريل، 2008.

4- ناجي عبد النور، **الأبعاد الغير عسكري للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير قانونية في المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و افاق، جامعة قسنطينة،2008.

4- الدراسات الغير منشورة :

1- تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي استراتيجية الحلف الأطلسي :دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص دارسات دولية ،جامعة تيزيوزو: 2014.

2- عادل زغاع، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية ،أطروحة الدكتورة في العلوم السياسية تخصص:علاقات دولية باتنة :جامعة الحاج لخضر،208-2009.

3- عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن من برنامج البحث في الأمن المجتمعي.

4- خليل حسين، **نظام الامن الإقليمي في القانون الدولي العام**.

5- بوصيلة محمد عبد الغفور، الهجرة و تأثيرها علي العلاقات الأور ومغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجسير جامعة الجزائر 3،2013.

6-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **عالم أكثر أمننا مسؤولياتنا المشتركة**،بيرت: شركة الكركي لنشر،2004.

المراجع بالغة الأجنبية :

1-books :

1- Barry bouzan ,**people and sates and fear** :**an agenda for international security studies in the post old war** ,London: harvester whedsheaf 1991,pp218-238

2-1abdenour bontanter et autres ,**la méditerranée oxidentale entre régionalisation et mondialisation** ,Algérie :CREAD.2003.

3-Bassma Darwich , **l'euro méditerranéen comme enjeu de société**, politique étrangère, N 11 ,1998 .

4- André Bossard, **la criminalité internationale.1 ère édition**, **presse universitaire de France**,1988.

5- Basil Germond, **les forces navales européennes face aux nouvelles menaces en mer**, revue :Relations International , N 125, hiver 2006.

6- Chems Eddine Chitor, **la nouvelle immigration entre errance et body shopping**. **Enag-éditions**, Alger, 2004.

2-roports :

1- RomanoProdi,**Discourssurlaméditerranée26novmber2002**,**Revu documents d'ctualité**,n02,15janvier,2003.

2- La sécurité humaine maintenant, **rapport de la commission sur la sécurité humaine** . presse de la fondation national des sciences politiques, France, 2003.

المواقع الإلكترونية :

1 بالغة العربية :

1- سعود عابد، **الفرق بين الاستراتيجية و الجيوستراتيجية**، جريدة الرياض،2010/03/25 علي الرابط: www.alriyadh.com/509799

2- منذر سليمان: **إعادة طباعة مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته** على الموقع:

www.achr.nur/art.381.htm

3.-WWW.Politics-ar.com/index.php/Rermalink/3106.html

4- www.drkhlihalihussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html. يوم

2013/03/19 :

5- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** ،حصة عمل البحر المتوسط علي الموقع: www.sphio.rac-spa.grg/sophioara.pdf يوم 2013/03/25

6- ب ك، **مكافحة الجريمة المنظمة**، ص08، علي الرابط الإلكتروني: www.q8control.com

7- **القمة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط** ،علي الموقع :

www.zone.biomgypt.com:

2- بالغة الأجنبية :

1Sahel :**crisealimentaireetnutritionnelle**,p02.http://ec.europa.eu/files/aid/countries/factsheets/sahel.fr.pdf.

الملاحق

1- الخرائط:

1- خريطة رقم(1): تبين حوض البحر الأبيض المتوسط

2- خريطة رقم (2): تبين دول البحر الأبيض المتوسط

3- خريطة رقم 03 تبين تجارة النفط و الغاز أي الصادرات و الواردات التي تمر عبر المتوسط لتجارة العالمية .

4- خريطة رقم 04 تبين حجم التبادلات التجارية عبر المتوسط.

5- خريطة رقم 05 لحجم الحاويات المحملة عبر موانئ المتوسط

6- خريطة رقم 06 تبن الهياكل القاعدية و الخطوط البرية و البحرية لدل المتوسط

7- خريطة رقم 07 لقدرة الموانئ المتوسطية للحمولات سنة 2007

8- خريطة رقم (8): تبين أهم المسالك التي يسلكها المهاجريين الغير شرعيين

2- الجداول:

9- الجدول رقم 1: يبين أنواع الجرائم المرتكبة في ايطاليا من قبل المهاجرين الغبر الشرعيين سنة 2009

10- جدول رقم 2: يبين أنواع الكميات المظبوطة من المخدرات في اسبانيا من قل المهاجرين الغير الشرعيين للفترة المتدة بين 2001---2008.

3- المخططات:

11- مخطط توزيع الهجرة في المتوسط

الفهرس

الفهرس:

اهداء

شكر و عرفان

خطة البحث

مقدمة **1**

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للأمن في المتوسط

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته **11**

المبحث الثاني : مفهوم منطقة المتوسط **26**

المبحث الثاث: المقاربات الأمنية في المتوسط : **36**

الفصل الثاني : التهديدات الأمني في منطقة المتوسط

المبحث الأول : التهديدات الأمنية التقليدية **50**

المبحث الثاني : التهديدات الأمنية الغير تقليدية **52**

الفصل الثالث : الهجرة الغير شرعية او الهجرة السرية دراسة حالة

المبحث الأول : مهوم الهجرة الغير شرعية و تطورها **65**

المبحث الثاني : أسباب وتأثير الهجرة الغير شرعية علي ضفتي المتوسط **73**

المبحث الثالث : تأثير الهجرة الغير شرعية علي دول ضفتي المتوسط **78**

المبحث الرابع: أليات مكافحة الهجرة الغير شرعية **82**

خاتمة **89**

قائمة المراجع **92**

الملاحق **100**